

٢١٦٥

ش

٥٤٩١

شرح رسالة في النكاح ، كتبت في القرن الثالث
عشر الهجري تقديرا .

٢٩ق

٢٥س

١٦٥×٢٣ سم

نسخة حسنة ، ناقصة الآخر ، خطها نسخ
معتاد .

١ - الاحوال الشخصية ، الفقه الاسلامي
وأصوله أ - تاريخ النسخ

Copyright © King Saud University

٢١٦٥/١٦٥

١٩١٥/٢/٢١



Copyright © King Saud University

بطاري وثانيهما **حرام لعارض** اي تحريمه طارئ **والاول** منها
وهو **الحرام لعينه له اسباب** اي مقتضيات **ثلاثة**
لا غير على المعتمد واربعة على زيادة اختلاف الجنس عند
الخطيب ومن تبعه وسياتي الكلام على ذلك مستوفي ان شاء الله
تعالى **وهي** اي الاقسام الثلاثة **النسب** وما عطف عليه
من قولنا **والرضاع والمصاهرة** اما النسب فلا ية حرمت
عليكم امهاتكم واما الرضاع فلا ية وامهاتكم اللاتي ارضعنكم
واخواتكم من الرضاعة ولقوله صلى الله عليه وسلم يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب واما المصاهرة فللقوله تعالى ولا
تتزوجوا ما نكح اباؤكم وقوله وحلال لى ابنايكم وقوله وامهات
نسايكم وربايتكم وذكر والمهرجات بالنسب ضابطا مختصرا
وهو انه يحرم من نساء القرابة من لا دخلت تحت اسم ولد
العمومة او الخولة **والتحريم في هذا باسباب** الثلاثة وهو **الحرام لعينه** في
او الاربعة على الخلاف **على التابيد**

وهو القرابة مع

وهو الحرام لعينه في

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النسخ والطباعة

الرقم: ٥٤٩١ - ٤١٦٤١
العنوان: شرح رسالة في النكاح
المؤلف: -
تاريخ النسخ: المجلد العشر المجلد
اسم الناسخ: -
عدد الأوراق: ٢٩
ملاحظات: -

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي أحل النكاح وحرم السفاح والصلاة والسلام
على سيدنا ومولانا محمد السراج الوضاح وعلى اله واصحابه
ما طلع فجر ولاح اما بعد فهذا شرح لطيف لرسالة في النكاح
على مذهب امامنا الشافعي رحمه الله تعالى لخصتها
من كتب عديدة معتدة في المذهب والله الموفق للصواب
والله المرجع والمآب وهذا وان الشروع في المقصود بعون
الملك المعبود **بسم الله الرحمن الرحيم** لا يخفى ان الكلام
على البسمة قد افرغ بالتأليف واشتهر فلا نطيل به ولكن لا بأس
بذكر نبذة يسيرة في الحديث المشهور الوارد في الابتداء بها على
وجه الاختصار فنقول ابتدأت الرسالة بالبسمة اقتداء بما سلكه
الكتاب الحكيم وعملا بقول النبي الكريم عليه افضل الصلاة واتم
التسليم كل امرئ بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو اجنم
وفيه روايات اخر قوله كل امرئ بال كل لا يستغفر افراد ستاتي
ما اضيف اليه ان كان منكرا وهي الاحاد ان كان مفردا كما
هنا والجماعات ان كان جمعا نحو كل رجال يحملون الصخرة العظيمة
ولا يستغفرون اجزائهم ان كان مفردا مع نحو كل زبيح حسن
والمراد بالامر ما هو اعم من الفعل والقول كما في وثاؤهم في الامر
لا ما قابل النهي فهو واحد الامور لا واحد الاوامر واصله كل اليه
على معنى اللام بنوع تاويل اي الافراد المنسوبة للامر ذي البال
نسبة الجزئيات لكليها لما مر من ان كلا لا يستغفر افراد المنكر
المضاف كل اليه وقال ذي بال ولم يقل صاحب بال لان الوصف
بذي بال شرف لا تضاهيه متبوعية الموصوف وتابعة المضاف
اليه بعكس الوصف بصاحب ومن ثم وصف الله بولس
في مقام ذكر الانبياء ومدحهم بذي النون وفي مقام النهي

عن

عن التشبه به بصاحب الموت والبال يطلق على معان منها
الحال والقلب والموت العظيم كما في القاموس والختار ويصح
هنا ان يراد به الحال اي ذي حال يهتم به شرعا وان يراد به
القلب على ان المراد به قلب متعاطي ذلك الامر فتكون الالف
لادنى ملازمة اي كل امرئ قلب متعاطيه وليست له او على
ان المراد قلب ذلك الامر تشبيها للحالة المهمة بالقلب في الشرف
فتكون استعارة مصرحة او تشبيها في النفس للامر المهم
بانسان في الشرف مع الرمز الى المسببه به بشئ من لوازمه
تخيلا وهو ذي بال فيكون في الكلام استعارة مكنية ولا
يرد على تقرير الاستعارة المصراحة ان من معاني البال الحال
كما مر فلا يستعار للحال لما حققه حفيد السعد من ان اللفظ
المستعمل في اصطلاح الخطاب اذا استعمل في احد معنييه
لا باعتبار ان اللفظ موضوع له بل باعتبار علاقة بينه وبين
معنى اخر من معانيه كان مجازا ولا على تقرير الاستعارة المكنية
ان فيه جمع بين الطرفين لان ذا القلب هو الانسان لاننا نقول
ذا القلب اعم من الانسان والمشي به هو الانسان بخصوصه
فلا جمع وقوله لا يبدأ صفة ثانية لا مر فهو جري على الاحسن
من تقديم النعت المفرد على النعت الجملة وقوله فيه اي بسببه
ففي سببية ففائدة الايتان بالظرف مع صحة تركه افادة
ان المطلوب التسمية في ابتداء الامر ذي البال بسبب هذا
الامر لا مطلق وقوع التسمية في ابتداءه ولو بسبب اخر بحيث
يكون هو غير منظور اليه عند التسمية وتأنيب فاعل يبدأ
ضمير مستتر فيه يعود على امر لان الغالب رجوع الضمير الى
المضاف ما لم يكن لفظ كل فالغالب رجوعه الى المضاف اليه
اليه ومنهم من جعله الجار والمجرور الاتي اعني بسم الله الرحمن الرحيم

والاضمير في بيده والاول احسن لجزائه على الاصل وهو نيابة
المفعول به وقوله بسم الله الرحمن الرحيم يروي ببائين كما
وبناء واحدة فعلى الرواية الاولى المطلوب الباء بلفظ بسم الله
الرحمن الرحيم ولاجل الرادة لفظه دخلت عليه الباء الاولى
حينئذ في تاويل اسم مفرد وكانت الباء الثانية جزاء من دخول
الاولى لانفس مدخولها فلا يقال كيف دخل الجار على الجار
وعلى الثانية المطلوب البدء باسم الله اي اسم كان قبل
الثانية اصح فالاحسن ارجاع الاولى اليها يجعل القصص فيها
فيما التمثيل دون التقييد فان قيل يرد على رواية بسم الله بياء
واحدة ان اسم مفرد مضاف لمعرفة فيعم فيكون المعنى كل امرئ
بال لا يبداه فيه جميع اسماء الله تعالى وهو عسر جدا اجيب بان
معنى قولهم المفرد المضاف لمعرفة يعم انه يصلح للعموم اذا دل عليه
قربية والقربنة هنا قائمة على عدم ذلك اذا عسر منتف عن
هذه الامة فان قيل الابتداء بالبسملة ليس ابتداء باسم الله تعالى
لان الباء ولفظ اسم ليس واحد منهما من اسمائه تعالى اجيب
بان تصدير الامر بذكر اسمه تعالى يقع على وجهين احدهما
ان يذكر اسم خاص من اسمائه تعالى كلفظ الله الثاني ان يذكر
لفظ دال على اسمه تعالى كما هنا فان لفظ اسم يدل على اسمه تعالى
لكن لا تختص دلالة باسم معين على ان الاضافة استغراقية
او جنسية وتختص على انها عهدية او للبيان فالابتداء بلفظ
اسم ابتداء باسم الله تعالى واما الباء فهي كما قال بعض الفضلاء
وسيلة الى ذكره على الوجه المطلوب فهي من تمة ذكره على الوجه
المطلوب وهو صاحبته والاستعانة به لا يقال يمكن ذكر الاسم
على الوجه المطلوب مع عدم تقدم الباء كان يقال اسم الله الرحمن
اصاحبه واستعين به لانا نقول يوجد مع تقدم الباء من

الاختصار اللفظي والخطي ما لا يوجد مع عدمه هذا ويمكن ان
يفسر الوجه الوجه المطلوب الواقع في قول البعض المذكور
هو مراد من رواية بسم الله الرحمن الرحيم بالبائين وهو اللفظ
المذكور المخصوص بالذكر فتأمل وعليه فلا يرد ما تقدم وقوله
فهو اجزم دخلت الفاء في الخبر لشبهه المبتدأ هنا باسم الشرطي العموم
واستقبال معنى ما بعده لانه مضاف الى موصوف بفعل صالح للمشقة
وهو الايتداء وهو هذا التقرير من صور الذي تدخل الفاء في خبره بكثرة
فتدبر والاجزم المقطوع اليد والذهب الانامل كلها في القاموس
وعلى الاول اقصر في المصباح ويروى اقطع وهو المقطوع كما في
القاموس والمصباح ويروى ابتز وهو المقطوع الذنب كما فيهما
قال شيخنا زاده في حواشيه على البيضاوي في قوله ابتز من الى
ان نقصان الاول يودي الى نقصان الاخره والثلاثة صفات
مشبهة من افعال لازمة مكسورة العين ليكون صوغ الصفة
المشبهة التي على فعل منها قياسا فاجزم من جزم من باب فرج
يقال جزم الرجل كفرج قطعت يده فهو اجزم والمرأة جزيمة
ويجزم اليد كفرج قطعت وجذمتها اي من باي ضرب قتل
قطعتها ويقال جزم الانسان بالبناء المفعول اذا اصابه الجذام
لانه يقطع اللحم ويسقطه فهو مجذوم ولا يقال فيه من جزم
هذا المعنى اجزم كاحمر والجزم بكسر الجيم اصل الشيء كذا في
مع زيادة من القاموس واقطع من قطع من باب فرج يقال
قطع الرجل وقطعت يده اي انقطعت يده بقطع او علة
كما في المصباح وعلى التقييد بالعلة جرى في القاموس والرجل
اقطع واليد والمرأة قطعاً وجمع الاقطع قطعان بالضم كما في
القاموس والمصباح زاد في المصباح مثل اسود وسودان
وابتر من بتر من باب فرج يقال بتر الرجل كفرج قطع ذنبه

فهو جذم ما

عليه وسلم كان يكتب أو لا باسمك اللهم فلما نزل بسم الله مجراها
ومرساها كتب بسم الله فلما نزل قل ادعوا الله وادعوا
الرحمن كتب بسم الله الرحمن فلما نزل انه من سليمان وانه
بسم الله الرحمن الرحيم كتبها والمراد بكتابتها امره بالكتابة لانه
لم يكتب بنفسه لكونه كان اميا ليكون ذلك ابلغ في تكذيب
الكفرة الزاعمين ان القرآن من عند نفسه وحكي انه كتب بنفسه
في بعض الاوقات على سبيل المعجزة ولا يرد هذا الحديث على
مذهبنا ان البسملة اية من كل سورة لا فادته عدم البسملة في
السور التي نزلت قبل نزول اية النمل اذ كثيرا ما كان يقول اول
السورة بعد نزول اخرها مع تخطي نزول بعض سورة اخرى
بينهما كما لا يخفى على الممارسين لعلوم القرآن فنبهه حديث
البسملة المتقدم خبر منطوقه ثبوت النقص للامر ذي البال
الذي لم يبد فيه بها ومفهومه انتفاء النقص عن الامر ذي
البال المبدوء فيه بالكنه تضمن النهي عن ترك البدء فيه
والامر بالبدء فيه بها النهي للكراهة والامر للندب
ومرادهم بالنقص المنتفى بمقتضى المفهوم عن المبدوء فيه
بها النقص اللاحق بترك البدء فيه بها لا مطلقا اذ قد
يلحق المبدوء فيه النقص بسبب اخر لعدم الاخلاص فلا
يرد على المفهوم ان النقص كثيرا ما يلحق المبدوء فيه بها
وكحديث البسملة فيما ذكر حديث الحمدلة الاتي واعلم
ان حديث البدء ورد بالفاظ مختلفة منها ما علم مما مر
ومنها كل امر لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجزم ومنها كل امر
لا يبدأ فيه بالحمد فهو اجزم ومنها كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله
والصلاة علي فهو اقطع ابرم محقق من كل بركة ومنها
يفتح بدل يبدأ لكن لا يضر هذا الاختلاف ولا يصير به

ذي بال مع

مضطربا

مضطربا غير معتد به لا مكان الجمع بين رواياته واحتمال
ان روايته اختلف سماعهم اياه من النبي صلى الله عليه وسلم
وانه عليه الصلاة والسلام قال كل واحد منها فأت
قيل حديث البسملة معارض بحديث الحمدلة وبيان التعارض
ان امثال احدها يفوت امثال الاخر لان البداية انما تكون
بواحد اجيب بامور الاول ان المقصود بالبسملة والحمدلة
ما هو اعم منهما وهو ذكر الله والثناء عليه سواء كان بصيغة
البسملة او الحمدلة او غيرها ويدل على ذلك رواية بذكر الله
فهما محمولان عليهما فان قيل فيه حمل المقيد على المطلق
والجائز العكس يقال العكس فيما اذا ورد مقيد واحد
ومطلق اما اذا ورد مقيدان بقيدين متنافيين
ومطلق كما هنا فانها يحملان عليه كما صرحوا به فان قيلت
هذا مخالف لما في الاصول من انه اذا ورد مطلق ومقيدان
بقيدين متنافيين فان كان المطلق اولى باحدهما من الاخر حمل
على المقيد الذي هو اولى به كقوله تعالى في كفارة اليمين فصيام
ثلاثة وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي
صوم التمتع فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم
فحمل صوم اليمين على صوم الظهار في وجوب التتابع لانه
اولى به لا شتران اليمين والظهار في النهي وهو قول قديم
لاما منا الشافعي رضي الله عنه وان لم يكن المطلق اولى
باحدهما من الاخر ابقى على اطلاقه وكل من المقيدين على
تقييده كقوله تعالى في قضاء رمضان فعدة من ايام اخر
وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم
التمتع فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم فلا يحمل
المطلق على احد المقيدين لانتفاء المرجع يقال ما في الاول

كما ياتي مع

محمول على ما اذا تعددت المواضع كما يفهم من القليل وما
 ذكره هذا محمول على ما اذا اتحد الموضع كما هنا فان الموضع
 واحد وهو لا يتبدل في الامر ذي البال واعتراض جعل
 المسئلة من باب المطلق والمقيد لان المطلق لا بد ان
 يكون نكرة كما في المحلى وذكر الله معرفه وتعالى بحاجته
 بان المتجه ان المراد النكرة ولو بحسب المعنى فقط كما هنا
 لان الاضافة جنسية وهي في معنى التكرار فلا اعتراض
 ومقتضى هذا الجواب الاول ان من بدا بأي ذكورات
 خرج عن عهدته الحديثين لكن خصوصاً بالبسملة والحمد
 اولى لموافقة الكتاب وعمل السلف الثاني ان المراد
 من اسم الله الرحمن الرحيم اي اسم الله تعالى وذكر اي اسم
 له حاصل بالحمدية فلا معارضة وهذا الجواب انما ياتي على
 رواية بسم الله بياء واحدة لا على روايته بياثين لاقتضائها
 خصوصاً لفظ باسم الله الرحمن الرحيم كما مر ومقتضى هذا
 الجواب ان من بدا بالحمد لله فقط خرج عن عهدته الحديثين
 الثالث ان المراد من الحمد مفهومه الكلي الذي هو الشكر
 بالجميل لاجل الجميل غير الحادث المطبوع باي عبارة كانت
 وهو حاصل بالبسملة فلا معارضة وهذا الجواب
 انما ياتي على رواية بحمد الله او بالحمد او بالحمد لله بخفض
 الحمد لا على رواية بالحمد لله بالرفع لاقتضائها خصوصاً
 لفظ الحمد لله وفي كلام بعضهم انها ضعيفة اي فلا تفرق
 حديث البسملة ومقتضى هذا الجواب ان من بدا بالبسملة
 فقط خرج عن عهدته الحديثين الرابع ان المراد من
 اسم الله الرحمن الرحيم اي اسم الله تعالى ومن الحمد
 الكلي وهذا الجواب انما ياتي على رواية بسم الله بياء واحدة

ورواية بحمد الله او بالحمد او بالحمد لله بالخفض لا على
 رواية بسم الله بياثين ورواية بالحمد لله بالرفع
 لما مر ومقتضى هذا الجواب كالاول الخامس حمل الابتداء
 بالبسملة في حديثها على الابتداء الحقيقي وهو جعل
 الشيء او لا غير مسبوق بشي اخر اصلاً والابتداء بالحمد
 في حديثها على الابتداء الاضافي ويسمى بالعرفي ايضا
 وهو جعل الشيء او لا بالاضافة الى المقصود بالذات
 سواء سبقه شيء او لا فهو اعم مطلقاً من الحقيقي
 ولم يعكس موافقة الكتاب وعمل السلف ولان
 حديث البسملة اقوى ومقتضى انه لا يخرج عن
 العهد الا بهما السادس حمل الابتداء في الحديثين
 على الاضافي ويوجه تقديم البسملة على هذا بما مر
 في الذي قبله ومقتضى هذا الجواب انه يخرج عن العهد
 بذكرهما قبل المقصود بالذات وان سبقهما شيء آخر
 لكن الاولى ان لا يسبقهما شيء اخر موافقة لما مر السابع
 ان الباء في الحديثين ليست للتعددية صلة يبداء كما هو
 معنى التعارض بل هي للاستعانة او للمصاحبة والاستعانة
 بشي والمصاحبة لا ينافيان الاستعانة بغيره والمصاحبة
 لغيره ويوجه تقديم البسملة على هذا بما مر ومقتضى
 كالذي قبله ثم لا يخفى ان بسم هذا جار ومجرور والجار هنا
 حرف اصلي على الصحيح خلافاً لمن زعم انه زائد واذا كان اصلها
 فلا بد له من متعلق مذكور او محذوف كما هنا وحذف هذا الكثرة
 الاستعمال ولفهم المعنى بدون ذكره ولان المقصود المتعلق بكسر اللام
 وكونه فعلاً موحداً من مادة التاليف اولى اما الاول فلا اصل
 في العمل للافعال وللكثرة التصريح بالمتعلق فعلاً كما في اية اقرا باسم

هذا الجواب مع

وهو خلاف المقصود وبالجملة المراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف
الشروع في المقصود عليه **النكاح** هو لغة الضم والجمع قال
الشاعر أن القبور تنكح الأيام النسوة الأراذل البنات أي
تضم وتجمع إلى نفسها اسمي النكاح نكاحا لما فيه من ضم أحد الزوجين
إلى الآخر شرعا أما عقدا أو وطنا وشرعا عقدا يتضمن اباحة
وطئ بلفظ انكاح أو نحوه مما يأتي وهو حقيقة في العقد
مجاز في الوطئ على الصحيح لمجي القرآن والأخبار ولصحة
نفيه عنه والاستحالة أن يكون حقيقة فيه ويكفي به عن
العقد لاستقبال ذكره كفعله وإرادته في حق تنكح زوجا غيره
دل عليها خبر الصحيحين حتى تذوق عسيلة أي اللذة
الحاصلة بالوطئ لكن المراد من الحديث المظنة فإن جمهور الفقهاء
أكتفى بها فان وطئها حلت المطلق فلا تأول ولم تذوق اللذة
على أن إرادة الوطئ في الآية لا تتعين بل تجوز إرادة العقد
إذا بد منه في التحليل غايته أنه يعتبر معه شيء آخر
كما أنه لا تكفي إرادة الوطئ بل لا بد معه من طلاق الثاني
وبه قال أبو حنيفة ثم انقضاء العقد ثم عقد الأول وقيل عكسه وقيل حقيقة
فيها وتظهر فائدة الخلاف فيما وحلف لا ينكح فيجمل على العقد
لا الوطئ على المعقود لا إذا نواه وفيما لو زنى بامرأة فلا تنكح به
مصاهرة عندنا وقال أبو حنيفة تنكح حرمة المصاهرة بالزنا
وبنائه على ما ذهب إليه من أن النكاح حقيقة في الوطئ كما تقدم
وهو عقد لازم حتى من حرمة الزوج على الأصح وبذلك علم أنه لا خيار
فيه وهل كل من الزوجين معقود عليه والمرأة فقط وجهان
أوجههما الثاني وعليه فلا يصح من الزوج زوجت نفسي من
بنفك لأنه يصير نفسه معقودا عليه وهو غير معقود عليه
حقيقة وإن أعطي حكمه في أنامك طالق مع النية وبطل هو

بناء على أن الوطئ لا يسمى نكاحا بل
حيث أطلق النكاح حمل على العقد
الابقرينة فاقوله تعالى ولا تنكحوا
ما نكح آبائكم ولا تنكحوا من عقد
عليها آبائكم وهو يفيد أن من زنا بها
أبوه لا يحرم وأيضا امتن الله على عباده
بالنسب والصهر فقال وهو الذي خلق
من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا فلا
يليق أن يثبت الصهر بالنكاح

عقد تنكح أو اباحة وجهان يظهر أثرهما فيما وحلف لا يملك
شيئا وله زوجة والأصح عدم الحنث حيث لا نية وعلى الأول
فهو مالك لأن ينتفع بالانتفعة فلو وطئت بشبهة فالمهر لها
اتفاقا ولا يوجب عقد النكاح على الزوج وطئ الزوج لا نية
وقيل يوجب عليه منة ليقضي شهوتها ويتقرر مهرها والاصل
في حل النكاح قبل الإجماع الآيات والأخبار كقوله تعالى فأنكحوا ما
طاب لكم من النساء أي أن خفتم أن لا تعدلوا في البنات فيزوجهن
ما طاب من غيرهن وعبر بما أجاء لهن مجرى غير العاقل
لنقص عقولهن وكقوله صلى الله عليه وسلم تنكحوا نكحوا
فاني أباهي بكم الأم يوم القيمة أي لأنهم يتباهون بقوة الاتباع
اللازم لها كثر الثواب وليس لنا ما شرع من عمل آدم صلى الله
عليه وآله عليه وسلم واستمر حتى في الجنة ألا هو والإيمان ولعل
المستمر في الجنة أثره من الوطئ وثبوت الزوجية لا هذا العقد
المخصوص فانه مستبعد ولا نظيره فيما تقيد نأبه من العقود
وفادته حفظ النسل وتفرغ ما يضر احتباسه من الماء
واستيفاء اللذة والتمتع وهذه هي التي في الجنة إذا لا تناسل فيها
ولا احتباس بل نبيل لذة سالمة من التنقص والأكدار وما قيل
أن العبد يشتهي فيها الولد فيكون حمله ورضاعه وفطامه
في ساعة وإن لم يولد له في الدنيا كالخصي والمحسوس بولد
له في الجنة غير صحيح وأما قوله تعالى وفيها ما تشبهيه
الأنفس وتلد الأعين فلا ينافي ذلك لأن الله تعالى ينعمهم
عن اشتهاؤهم وفيها أمور المستقبحة في الدنيا فيكون
عدم اشتهاؤ الولد من عملها نعم لهم التلذذ فيها بالحرم والخمر
وقد كانا محرمين في دار الدنيا فيمنعهم من اشتهاؤ
بعض أمور ويشغلهم عنها بما هو أرق منها فقرر شيخنا

وترفع عليهم المستور حال التمتع بل منهم
من يشاهد ربه حال تمتعهم

الحفناوي نقضنا الله به وفي عبارات غيره ولهم فيها يعني
في الجنة ما يشتهون ولو كان حراما في الدنيا كالحريم والخمر وجمع
الاختيار بل صرح القرطبي بأنه يجوز نكاح سائر المحارم في الجنة
الا لام والبنت قال الرملي لان العلة هنا المتاعف وقطعية
الرحم وهي منتفية هناك لا ما فيه رذيلة كوطي في دبر
ومنه وطئ الابحاض وفي عبارة ابن لقمة في حاشيته
على البيضاوي نقبسيه في تذكرة العالم البلقيني عن
ابن عقيل جرت مناظرة بين علي بن الوليد وبين أبي
يوسف القزويني في اباحة جماع الولدان في الجنة فقال
ابن الوليد لا يمنع ان يجعل ذلك من جملة لذاتها الزوال
المفسدة لانه انما امتنع منه في الدنيا لقطع النسل وكونه
محلا للاذى وليس في الجنة ذلك ولهذا ابيح شراب الخمر
فيها وقال ابو يوسف الميل الى الذكور عاهة وهو يجمع
في نفسه لانه محل لم يخلق للوطي ولهذا لم يجمع في رتبة
بخل في الخمر وهو مخرج الحدث والجنة منزلة عن
العاهات فقال ابن الوليد العاهة التلوث بالاذى
وهو مفقود انتهى بحروفي وعرضت هذه المناظرة على
الشيخ عطية الاجهوري فاستوجه كلام ابي يوسف
الموافق لكلام العلامة الرحمانى بحشى الحرير ويؤيده
عدم اباحتها في شريعة وقد بلغ اللغويين اسماء النكاح
الفا واربعين امة ملخصا من جرد اسم عليه ومروغ
عليه وشرح المنهج وحواشيه والتحريم وحواشيه وشرح الركن
وشرح الخطيب على ابي شجاع وحاشية الشيخ ابراهيم الشافعي
ابن قاسم الغزي على الغاية ومن غيرها و خلاصة ما ذكره
السادة الحنفية رحمهم الله تعالى في هذا المقام ما ذكره

منهم

اي ونكاح المحارم فانه
كان مباحا في شريعة
ادم عليه الصلاة والسلام
الاولى

بعض مع

منهم صاحب الدرر والدرر والعيني على اكثر ونصهم ملخصا
النكاح شرعا عقد يفيد ملكا للمتعة اي حل الاستمتاع الرجل
من امرأة لم يمنع من نكاحها ما منع شرعي فخرج الذكر والحشي
المشغل لجواز ذكر ربيته والمحرر والجنية وانسان الماء
لاختلاف الجنس ولجواز الحسن نكاح الجنية بشهود قنية
قصدا اخرج ما يفيد الحل ضمنا كشرع امانة للتشري لان المقصود
فيه ملك الرقبة ويدخل فيه ملك المتعة ضمنا اذ المراد
ما يمنع وعند اهل الاصول واللغة هو حقيقة في الوطئ
مجاز في العقد فحيث جاء في الكتاب او السنة مجرد عن
القرارين مراد الوطئ كما في ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم فتحرر من رتبة
الاب على الابن بخلاف حتى تنكح زوجا لا سناده اليها
والتصور منها العقد لا الوطئ الا مجازا انتهى **ينقسم**

اي انواعه **اولا** بحسب التعقل **الى ثلاثة اقسام** بناء على
الراجح من ان لفظ النكاح كما يطلق على الصحيح يطلق على
الفاسداه تقريرا لاول **حرام** والثاني **مكروه** وقدم على الذي
بعده لضبطه بالنسبة لما يقدره **والثالث حلال** اي لا عقاب
فيه ولا عتاب فيمثل الواجب والمندوب والمباح كما ياتي
ثم ذكرت التقسيم الثاني بحسب ما تقدم بقولي **ثم الحرام**
بالمعنى المتقدم **ينقسم الى حرام صحيح** اذ لا يلزم من الحرمة
عدم الصحة كما في البيع حال نداء الجمعة **وحرام باطل** هو الفاسد
هنا بمعنى **والمرور** **ينقسم الى مكروه لذاته** **والى مكروه**
اعارض وسياتي **والحلال** بالمعنى السابق **ينقسم الى**
واجب اي وجوب اعارضنا العروض ما يقتضيه لامتناع
اللباسي فمن امة الاصل في النكاح الاباحة **والى مندوب** يقال
فيه نظير ما قيل في الذي قبله **والى مباح على الاصل**
اي انواعه **اولا** بحسب التعقل **الى ثلاثة اقسام** بناء على
الراجح من ان لفظ النكاح كما يطلق على الصحيح يطلق على
الفاسداه تقريرا لاول **حرام** والثاني **مكروه** وقدم على الذي
بعده لضبطه بالنسبة لما يقدره **والثالث حلال** اي لا عقاب
فيه ولا عتاب فيمثل الواجب والمندوب والمباح كما ياتي
ثم ذكرت التقسيم الثاني بحسب ما تقدم بقولي **ثم الحرام**
بالمعنى المتقدم **ينقسم الى حرام صحيح** اذ لا يلزم من الحرمة
عدم الصحة كما في البيع حال نداء الجمعة **وحرام باطل** هو الفاسد
هنا بمعنى **والمرور** **ينقسم الى مكروه لذاته** **والى مكروه**
اعارض وسياتي **والحلال** بالمعنى السابق **ينقسم الى**
واجب اي وجوب اعارضنا العروض ما يقتضيه لامتناع
اللباسي فمن امة الاصل في النكاح الاباحة **والى مندوب** يقال
فيه نظير ما قيل في الذي قبله **والى مباح على الاصل**

اي انواعه **اولا** بحسب التعقل **الى ثلاثة اقسام** بناء على
الراجح من ان لفظ النكاح كما يطلق على الصحيح يطلق على
الفاسداه تقريرا لاول **حرام** والثاني **مكروه** وقدم على الذي
بعده لضبطه بالنسبة لما يقدره **والثالث حلال** اي لا عقاب
فيه ولا عتاب فيمثل الواجب والمندوب والمباح كما ياتي
ثم ذكرت التقسيم الثاني بحسب ما تقدم بقولي **ثم الحرام**
بالمعنى المتقدم **ينقسم الى حرام صحيح** اذ لا يلزم من الحرمة
عدم الصحة كما في البيع حال نداء الجمعة **وحرام باطل** هو الفاسد
هنا بمعنى **والمرور** **ينقسم الى مكروه لذاته** **والى مكروه**
اعارض وسياتي **والحلال** بالمعنى السابق **ينقسم الى**
واجب اي وجوب اعارضنا العروض ما يقتضيه لامتناع
اللباسي فمن امة الاصل في النكاح الاباحة **والى مندوب** يقال
فيه نظير ما قيل في الذي قبله **والى مباح على الاصل**

وحيثما والنكاح فيها كما افاد المصنف
بمعنى التزوج لان النكاح حقيقة
في العقد كما تقدم وهو مركب من
الايجاب والقبول والواجب على الزوج
والمتحجب منه انما هو القبول الذي
هو التزوج مع

فيه فان اصل النكاح ليس بعبادة متابع بل دليل صحة من
الكافر كمن في فتاوى النووي ان قصد به طاعة من والى
او اعفان فهو من عمل الاثم وشاب عليه والافباح حيث
كان الاصل فيه ما ذكرنا لمعتمد عدم انعقاد نكاحه وان كان
مستحبا كان قصد به غرض البصر او ملخصا من المنهج
الزيادي عليه وفي القسطلاني عن علي بن ابي طلحة عن
ابن عباس انه قال يغنم الله تعالى في التزويج وامره
الاحرار والعبيد يعني في قوله تعالى وانكحوا الاياتيكم
والصالحين من عبادكم ووعدهم عليه الغنى فقال ان
يكونوا فقراء يغنم الله من فضله وعن سعيد بن
عبد العزيز قال بلغني ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه
قال اطيعوا الله فيما امركم به من النكاح ينجز لكم ما وعدكم
من الغنى قال ان تكونوا فقراء يغنم الله من فضله
رواه ابن ابي حاتم وعن ابن مسعود انه قال التمسوا
الرزق بالنكاح لقول الله تعالى ان يكونوا فقراء يغنم الله
من فضله رواه ابن جرير وفي حديث ابي هريرة عند
احمد وغيره مرفوعا ثلاثة حق على الله عونهم النكاح
العفاف الحديث وقال في المصاحب وظاهر الآية وعد كل
فقير تزوج بالغنى ووعده الله واجب فاذا ارادنا فقيرا
تزوج فلم يستغن فليس لاخلاف الوعد حاشا لله ان
لاخلاله بالقصد لان الله تعالى اتمأ وعد على حسن القصد
فان لم يستغن فليرجع باللوم على نفسه وحديث
تزوجوا فقراء يغنم الله فلا اصل له ولم اره باسناد
قوي ولا ضعيف وفي القرآن غنية عنه انتهى قال البغوي
وقيل المراد بالغنى هنا القناعة وقيل اجتماع الرزقين رزق

الزوج

الزوج والزوجه وفي تفسير الخطيب روي عن عمار بن
لمن لا يطلب الغنى بالباءة وقال طلحة بن مطرف تزوجوا
فانه اوسع لكم في رزقكم واوسع في اخلاقكم ويزيد الله تعالى
في مروتكم انتهى انه شرقي على شرح سم الغزي على الغاية
تتممة قد نوع الحنفية رحمهم الله تعالى النكاح انواعا
ثلاثة وفيها مخالفة لما تقدم عندنا قال في الكنز وشرحه
للعيني وهو اي النكاح على ثلاثة انواع لم يذكر منها
الشيخ الا النوعين الاول سنة وهو في حالة الاعتدال لقوله
عليه الصلاة والسلام تناكحوا نواله وانكحوا فاني اباي
بكم الامم يوم القيمة وقوله النكاح سنتي فمن رغب عن سنتي
فليس مني والثاني واجب وهو معنى قوله وعند التوفان
وهو غلبة الشهوة من تآقت نفسه الى شئ اذا اشتد
اشتياقه اليه يجب لما روينا من الاثر الثالث مكروه اذا خاف
الجور لانه انما شرع لمصالح كثيرة فاذا خاف الجور لم تظهر تلك
المصالح انتهى قال في البحر المراد بالسنة هنا السنة المؤكدة
على الاصح وصرح في المحيط بانها مؤكدة ومقتضاه الاثم
ان لم يتزوج لان الصحيح ان تأكل الموكدة اثم ومحلها حالة
الاعتدال والمراد بها حالة القدرة على الوطئ والمهر
النفقة مع عدم الخوف من الجور وترك الفرائض والسنة
انتهى وفي هامشه والمراد بالواجب هنا اللازم لم يثبت الفرض
والواجب الاصطلاحي انتهى فاما النكاح الحرام المحرم

النكاح بعد خطبة بكسر الخاء وهي التماس الخطبة
كما ياتي منهي عنها تحريم اي نهى تحريم وسياتي تفصيل
عليها في الخاتمة مستوفى ان شاء الله تعالى ونكاح امرأة
مرثاة بالحل نحو ثقل وحركة تجدها قبل انقضائها

فيصح ويحكم
انها من فقهها
من هذا القسم
منه اي النكاح الحرام الصحيح لكن عند
متعلق بمرتبة مع الاستنوي
ومن تبعه
كتلبيز ابي زرع

في غير

النكاح اعتبارا بما في نفس الامر لان العبرة في العقود بحقي حق النكاح كما في حرج وان حصل النكاح بمزيد احتياط بما في نفس الامر

ان كان اي انقضى وظهر بعد العقد ان لا حمل فيه والا فالعقد باطل اتفاقا

لما تقدم

قبل مدة انقضت فيها عدتها اي فانه يصح كذا في الحلبي على المنهج

المزينة

في تحريره

اي عند من قال بهام ومن قاله غيرهم

قيد في محل الخلاف اما اذا لم ترتب الا بعد تمامها فيصح فكما بان خلاف ظاهره وباطنا بلا خلاف كما يوجد في تحريره وغيره من قبل سخط نكاح **قوله الرية فيصح ويحرم** وان **انقضت الاقراء** اي الاطهار للتردد في انقضاء عدتها قبل العقد ويستمر التحريم حتى اي الى ان **تزول الرية** المذكورة **ونكاح من** اي امرأة **ظنها معتدة او مستبراة او محرمة بنفسك ونكاح من** اي رجل **ظننته الزوجة** **محرما بنفسك ثم بان خلاف ما ظنه في الصورة الثالثة او ظننته في الصورة الاخيرة فالنكاح صحيح في الصورة** اي في الصورة الاربعة المذكورة ويزاد عليها في ذلك نكاح زوجة مفقودة بان بعد العقد موتها **الاقدام عليه** **يحرم** **لما تقدم** في الحل وقت العقد **وخالف** **في الصورة** **الاربعة** **الاسنوي** فيما ذكره من الصحة في صورة المراجعة **وغيره** كالتووي واخره وما بعده **العلامة القاضي زكريا في تحريره** **البطلان** للنكاح **في جميع الصور** الاربعة المتقدمة ويلحق بها في ذلك الصورة المزدوجة فان علمت تاتي فيها ايضا **ظنرا للتردد في الحل** حال الاقدام على العقد **وقال القاضي** **في البطلان** في ذلك **القول** اي عن الاصحاب وذكر انه بين النقل في شرح الاصل فراجع وفي الحلبي على المنهج عند الكلام على شروط الزوج وسياقي فيها في شروط الزوج هنا ايضا ان العقد في الصور المذكورة محكوم عليه بعدم الصحة ظاهرا وان المراد بالصحة فيه تبين الصحة وان المباشر للعقد آثم ويشبه اي ولو ان يكون قول الحلبي هذا جمعا بين قول الاسنوي **والنكاح** **الحرام الباطل** **عقسيان** احدها **حرام لعينه** اي لذاته اي التحريم فيه متاصل وليس

بطاري **وحرمته** اي هذا القسم **على التايب** اي موبدة مستمرة لا تنقطع اصلا في حق نكاح بعض الافراد **هذه الآية** وتنقطع في الجنة في حق نكاح البعض الآخر وقد تقدم بيان ذلك في الكلام على النكاح اول الرسالة فراجع ان شئت ويختص من يحرم من هذا القسم باسم المحرم الامام الموطوءة بشبهة وبغيرها فثبت لها المحرم الموبدة دون المحرمية كالملاعة الآية في القسم الثاني فينتقض الوضوء بمسهن وتحرم الخلوة به والنظر اليهن وثانيها **حرام لغيره** اي طرا التحريم عليه لغرض ما يقتضيه بعد سبق المحل فيه **وحرمته** اي هذا القسم **لا يتأبدل** **تتروا** بزوال سببها **الا في الزوجة الملاعة** اي فتأبدل **لغيره** حرمتها على زوجها الملاعة لها حتى في الجنة لكن حرمتها بل لا ياتي من تغليظا عليها او لكونها ثبتت لها المحرمية **فانقضى** **القسمين** وهو **الحرام لعينه** **له اسباب** تقتضيه **ثلاثة** لا غير على المعتمد الا في واربعة على غيره بزيادة اختلاف الجنس وسياقي الكلام على ذلك وبيان ما فيه من الخلاف مستوفي ان شاء الله تعالى **وهي** اي الاسباب الثلاثة **النسب** وهو القرابة التي سببها الولادة وما عطف عليه **والرضاع** اي المحرم وهو الجمع للاركان والشروط المقررة في بابه وقد جمعت في ذلك رسالة مفيدة وساذيل بها هذا الشرح ان شاء الله تعالى **والعامة** وهي القرابة التي سببها النكاح **فاما النسب** وذكر والدميات به ضابطا محتمرا وهو انه يحرم من نساء القرابة من لا دخلت تحت اسم ولد العمومة او الخوالة او قل على التور **فغيره** اي النسب **الجنة** **سبعة** لاية حرمت عليكم امهاتكم **وهي** اي الانكحة السبعة **نكاح الام** وهي حقيقة من ولدك بدون واسطة ومجازا من ولدك اصلك ذكرا وانثى وان علا

والا في خول الجنية عند من يعد اختلاف الجنس ما نفا من جواز النكاح

وتستمر في باب اللعان مانعه فلا يحل له نكاحها بعد اللعان ولا وطئها بملك اليمين لو كانت امة واشترها لقوله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان

مجموع المعاطيف الآية واولها

وهي الجدة من الجهتين وان علت ولما كان المراد بها سائر ما هو
من وهي بالمعنى الشامل للحقيقية والمجازية كل انثى ينتهي نسبك
اليها بواسطة من جهة الاب والام او بدون واسطة ولما كان
المراد بها هنا هذا الاعم عمت فيها فقلت **وان علت او كانت**
من قبل الام ولم اصرح بذلك لظهوره **والاب ونكاح البنت**
وهي حقيقة من ولدتها بدون واسطة ومجاز من ولدها
فرعك وان نزل وبالمعنى الاعم منها كل انثى ينتهي نسبها اليك
بواسطة او غيرها وهذا هو المراد فلذا قلت **وان سفلت**
او كانت بنت البنت او بنت الابن **وان نزل الابن** فان
بنته تسمى بنتا لابيها وان علا مجازا كما فهم مما تقدم ولما كان
تحریم البنت ليس متوقفا على نسبتها اليه حقيقة بل يحرم
نكاحها عليه ولو نسبت اليه احتمالا قلت **ولو كانت البنت**
منفية بلعان اي فحرم على نافيها وعلى سائر محارمها من
جهة لانها لم تنتف عنه قطعا ولهذا كاذب نفسه لحقة
كما في المدايني على التخرج فهي كالنبت في سائر الاحكام وهو المعتمد فلا قطع بسرقتها مال
ولا يحد بقذفها ولا تقبل شهادة الثاني وعكسه ولا يقتل بقتلها وان اصر على النفي وكذا لا ينتقض
استوجه انه استوجه انما هو الموضوع بسبها ويجوز النظر اليها والخلوة بها خلافا لخرافاة الشك
لا يثبت لها من احكام النسب سوى تحریم نكاحها وخلافه
لمر فانه استوجه انه يثبت لها جميع احكام المحارم غير جواز
النظر اليها والخلوة بها اه ملخصا من التحفة وشرح مروج الذهب
على التحرير وحاشية الشيخ ابراهيم الشرقاوي على شرح سم الغزالي في الغاية
نقلا عن الزبيري بالمعنى وقال المدايني على التحرير لكن هل يحرمها
ابوها على النكاح او لا حرره الله وسياتي ان المرتضعة مع الولد
المنفي باللعان لا تحرم على الثاني ولا على قاربه لانقاء اللبن عنه
ما لم يستلحق من نفاه فتلحق بالحرف اللبن له حينئذ

الاعم

ثانيها

كملت البنت وبنت بنت
البنت وهكذا

على ابيها

ولما

ولما كان ماء الزنا لا حرمة له قلت **لا** ان كانت البنت **مخلوقة**
من ماء زنا فلا يحرم على صاحب الماء ولا على اصوله وفروع
ولو تحقق انها من مائه او لم يتطأ وعدها على الزنا لانها
اجنبية عنه اذ لا حرمة لماء الزنا بدليل انتفاء سائر احكام
النسب من ارث وغيره فلا تتبع بعض الاحكام كما يقول المخالف
فان منع الارث مجمع عليه كما قاله الرافعي اه ملخصا من رسالة
الديري وسم العبادي وعبارة التحرير ولا يمنع زناه بامرأة
نكاحه لها ولا لامها ولا لبنتها ولو كانت بنتها مخلوقة
من ماء زناه اذ لا حرمة لماء الزنا انزلت والمراد بماء الزنا ما كان
حال خروجه فقط على وجه محرم في ظنه والواقع معاومنه
ما خرج من وطئ المكره او من وطئ حليته في دبرها او من
الواط ولولفسه او من اتيان البهايم ولو في فرجها او من
الاستمناء بغير يد حليته ولو بيده وان خاف العنت و
قلنا بجله في نظر الاصله وليس من المحرم الاستمناء بيده
ولا الخارج في تخوم ولو باستدخال اجنبية ذكره وشمل
ما ذكره ما لو استدخلته زوجته وحملت منه لكن قال
الزركشي في هذه ينبغي انها نسبية لانها لاحقة له بالفراس
وما الى شيخنا انتهى قل على الجلال انه جعل على المنهج و
في قل على شرح سم الغزالي على الغاية قوله من ماء زناه بان
حملت امرأة اجنبية غير زوجته من منيه الذي خرج على
غير وجه الحل بوطئ او استمناء بغير يد حليته انتهى و
كتب عليه الشيخ ابراهيم الشرقاوي في حاشيته على الشرح
المذكور وقوله غير زوجته كتب عليه الشيخ مانصه ضعفه
شيخنا ب شاقول ويمكن عمله على ما لو كان ذلك بعد
الدخول لكون البنت الحاصلة منه في تسمى بنت زوجته مدخول

نكاحها

مانصه

قوله او من وطئ حليته في دبرها
اي لانه لا يلحق الولد المنعقد منه
بالواط في الحمل ايضا مانصه والمعتمد
عدم المحرق بالوطئ في الدبر لامة
المملوكة وان امكن ان يكون الولد
من ذلك الوطئ الواقع في الدبر انما
حلي والمعتمد ان الوطئ في الدبر يلحق
به الولد مطلقا في الحرمة والامية كما
صرح بهم رهنا وفي اللعان انه يجزئ
الحفني اه وفيه ايضا قد روي ابو
جعفر الغرياني عن ابي عبد الرحمن
الحلي عن ابن عمر فروعا سبعة
لا ينظر الله اليهم يوم القيمة ولا يزكهم
ويقول لهم ادخلوا النار مع الداخلين
الفاعل والمفعول به والتام بينه ونال
البهيمه ونال المرأة في دبرها
والجامع بين المرأة وابنتها والزاني
بحليلة جاره والمودعي جاره حتى يلحقه الله
اله قسلا في علي البخاري في تفسير سورة البقرة اه

بها ويجعل كلام شيخنا على ما لو كان ذلك قبل الدخول فتأمل
 اتفق وسياقي ان المرتفعة بلين زنا الشخص محل له ايضا
 وحرم على المرأة وعلى سائر محارمها ولدها من الزنا بالاجماع
 كما اجمعوا على انه يرثها والفرق ان الابن كالعضو منها وانفصل
 منها اسنانا ولا كذلك الطفلة التي خلقت منها البنت بالنسبة
 للاب انتهى ويرى فعلم بما تقرران ولد الزنا ليس له قرابة الابن
 جهة امه فرع وطئ مسلم كافرة بالزنا فانت منه بولد فهل
 يكون مسلما يتبع الواطي او كافرا يتبع اللام ذهب ابن حزم عن
 الى الاول واعقد رتبنا لوالد الثاني قاله مع شاع من فروع
 الشيخ حسن المحامي **ونكاح الاخت** وهي بنت من ولدك بلا واسطة
 ذكرنا كان او انثى فهي شاملة للشقيقة وللمتي للاب فقط
 وللمتي للام فقط ولذا قلت **من اي جهة كانت** اي سواء
 كانت من جهة الابوين او احدهما نعم لوزوجه الحاكم بجهولته
 النسب ثم استلحقها ابوه بشرطه ولم يصدق هو ثبتت اخواتها
 له وبقي نكاحه كالتصديق عليه وجري عليه العبادي والقاضي مرة
 قالوا وليس لنا من ينكح اخته في الاسلام غير هذا ولومات
 الزوج فينبغي ان توث منه زوجته بالزوجة لا بالاختية
 لان الزوجة لا تحجب بخلاف الاختية فهي اقرب السببي فانه
 فان صدق **الزوج** والزوجية انفسح النكاح ثم ان كانت قبل
 الدخول فلا شيء لها او بعد فلها مهر المثل وفي هذه الصورة
 ما لو تزوجت بجهول النسب فاستلحقه ابوها ثبتت نسبته
 ولا ينفسخ النكاح ان لم يصدق الزوج وان اقام الاب بيعة
 في الصورة الاولى ثبت النسب وانفسخ النكاح وحكم المهر
 باخوة الزوجة المعروفة بالنسب **والنكاح**
المنقطع هو الذي انقطع بغير موت الزوج
المنقطع انفسخ نكاحها على الزوج
 قبل ان تنكح او بعد ان تنكح **والنكاح**

ثالثها

قوله فان صدق الزوج والزوجة
 الظاهر ان تصديق الزوجية ليس
 قيدا بل المانع على الزوج لان العصمة
 بيده فلا فرق بين تصديقها ونكاحها
 هذا ما ظهر لي مع مساعدة كلام ابن حزم
 في رسالته رفع النسب والربيع عن حكم الاول
 باخوة الزوجة المعروفة بالنسب **والنكاح**
المنقطع هو الذي انقطع بغير موت الزوج
المنقطع انفسخ نكاحها على الزوج
 قبل ان تنكح او بعد ان تنكح **والنكاح**

شروط وقد اعترفت بالتعظيم واما المهر فلازم للزوج لانه
 يدعي ثبوته عليهم لكنها تنكح فان كان قبل الدخول فنصف المهر
 او بعده فكله وحكمها في قبضه كمن اقر شخص بشيء هو يكره
 حكمه في الاقرار فلو وقع الاستلحاق قبل التزوج لم يحل لابن
 نكاحها انه شرع من رقبته وحكمه في الاقرار عبارة هناك منزوعة
 بالمتن ويشترط لصحة الاقرار عدم تكذيب المقر له المقر
 كما يوضح من قوله واذا كذب المقر له المقر بما لا ترك المال
 المقر به في يده في صورة العين ولم يطالب بالدين في صورة
 في الاصح لان يده مشقة بالملك ظاهرا والاقرار الطاريء عارضا
 التكذيب فسقط ومن ثم كان العمدان يده تبقى عليه يملك
 لا مجرد استحقاق وما يحمله الزركشي من حرمة وطئه لاقراره
 بتحريره عليه بل قال ينبغي تحريم جميع التعريفات حتى يرجع
 يورد بان التعارض المذكور واجب له العمل بدوام الملك ظاهرا
 فقط واما باطنا فالمدار فيه صدقة وعدمه ولو ضاوع
 فلا يصح ما ذكره باطلاقة والثاني ينزع الحاكم ويحفظه الى ظهور
 ما لكه فان رجع المقر في حال تكذبه مصدرا معينا في المفعول
 وقال غلطت في الاقرار وتعدت الكذب قبل قوله في الاصح
 لما مر من ان يده عليه يملك والثاني لا بناء على ان الحاكم
 ينزع منه الى ظهور ما لكه اما رجوع المقر له واقامة بيئته به
 فلا يقبل منه حتى يصدق ثانيا لان نفيه عن نفسه بطريق
 المطابقة ونفي المقر له بطريق الالتزام فكان اضعف ولو اقر
 له امرأة بالنكاح وانكر سقط حقه قال المتولي حتى لو رجع بعد
 وادعى نكاحها لم تسمع ما لم يدع نكاحا محجدا وانما احتيج
 لهذا الاستثناء لانه يعتبر في صحة الاقرار المرأة بالنكاح تصديق
 الزوج لها فاحتيط له بخلاف غيره انتهت وفي فروع الشيخ

شروط

الحال فرع سئل ايضا

عن المولى علي بن ابي طالب
امته وادعت قبل الوطى انها اخته هل تحرم عليه فاجاب
بانه قد جزم من المقرري وصاحب الانوار والغياب
بالحل لكن مقتضى القواعد القول قوله وقد سئل الوالد
رحمه الله بما نصه لو اقرت ان سيدها اخوها من الرضا
وكان ذلك قبل التمكن يقبل ذلك منها او لا يقبل فاجاب
بانه لا يقبل قولها على سيدها انتفى تامة فذكر
رحمه الله تعالى في رسالة سماها رفع الشبهة والريب عن حكم الاقرار
بأخوة الزوجة المعروفة بالنسب ما نصه اعلم ان الذي دل
عليه كلامهم بصرحا ولو جاز ان من قال لزوجه المعروفة
النسب هذه اختي وانت اختي سواء اضم ذلك من ايام
سكنت عنه لم تحرم عليه بمجرد ذلك سواء اقصدا للذب
ام اخوة الاسلام وكذا ان لم يقصد شيئا على خلاف ما يقتضيه
كلام الخوازمي الا في ما فيه خلاف ما اذ قصد الاستلحاق
او صرح به وهي ممن يمكن لمخوفها بابيه لو فرض جهل نسبها
كما ياتي فانه ان صدق فيه لكونها ملحقة بفراش الحكم الظاهر
وهو يعلم لمخوفها بابيه بحكم الباطن لو طهرتها بها بشبهة كانت
محرمه عليه باطنا وهذا مما لا ينبغي ان يطرقه خلاف كما هو
واضح وكذا ظاهرا على ما ياتي من الخلاف فيه مواخذه له
بأقراره بهذا حاصل ما يتلخص من كلامهم في هذه المسئلة
كما ستعلم مما يتلى عليك انتهي ومن اراد التبحر في هذا البحث
فعليه بالوقوف على هذه الرسالة ففيها ما يشفي العليل ويبرئ
الغليل وقوله على خلاف ما يقتضيه كلام الخوازمي الا في بعض

قوله لو قال لامرأة يا امي الخ اقتصر الشيخ
رحمه الله على صيغة النداء ومثلها في ذلك
ما لو قال انت امي الخ كما اقتضاه كلامهم
السابق اول التمهيد وكذا قوله الا في بعض
ما لو قال يا اخي فان مثله انت اخي كما صرح به
في كلامه المذكور وبذلك صرح في كتابه

قوله لو قال لامرأة يا امي الخ اقتصر الشيخ
رحمه الله على صيغة النداء ومثلها في ذلك
ما لو قال انت امي الخ كما اقتضاه كلامهم
السابق اول التمهيد وكذا قوله الا في بعض
ما لو قال يا اخي فان مثله انت اخي كما صرح به
في كلامه المذكور وبذلك صرح في كتابه

يثبت شي من الحرمة وان كانت في سن يتصور ان تكون
كما يقول تحرم عليه حرمة موبدة وان كانت معروفة بالنسب
فلو قال انا قلت ذلك لها بطريق الكراهة والاستهزاء
يقبل قوله وكذلك ما لو قال يا اختي ثم قال عذبت من حرمة
الدين يقبل انتفى وقوله وهي ممن يمكن لمخوفها بابيه اي
بخلاف ما لو لم يمكن ذلك كان كانت اكبر من ابية او اصغر
منه بسن لا يحتمل كونها بنته او كانت امها منه بمسافة
يستحيل اجتماعه بها عادة فلا اثر لاقراره اتفاقا كما صرحوا
به في استلحاق يذهب به الحسن انه لا اثر لاقراره في تحريم ولا
غيره اتفاقا انتهي من الرسالة بقي ان صورة مسئلتنا فيها
الاقرار بالنسب للغير وقد اشترطوا في الاستلحاق بالغير
كون المحقق حائزا للميراث الملحق به فهل يشترط في ذلك
كون الزوج حائزا للميراث لا يشترط بل تحريم عليه في ذلك
ولا يثبت التحريم في ذلك في التحريم هذا لانه فرع النسب
ام لا يشترط ويثبت الفرع وان لم يثبت اصله الذي
يدل عليه كلام الروضة الثاني ونصه كما في الرسالة المذكورة
ولو قال احد البنين فلانة بنت ابينا وانكرا لا تحرم على المقر
نكاحها مع ان حرمة فرع النسب الذي لم يثبت ولو قال احدهما
لعبد في التركة انه ابن ابينا هل يحكم بعقده وجهان وفي
النهاية وغيرها ولو قال لامرأة انت اختي من النسب وكذب
اخوه وهي مجهولة النسب حرم نكاحها وان كانت معروفة بالنسب
اففي التحريم وجهان قال الامام وذكر الخلاف فيها عظيم ثم اخلاها
فيها مع تسليم الحرمة في مجهولة النسب انتهي ما في التوسط وقال بعد
فيها ان حجة اعلنت ذلك علمت ان منقول المذهب في معروفة النسب
من غير ابية عند استلحاقها وجهان وانه لا فرق بين ان يقول

قوله لو قال لامرأة يا امي الخ اقتصر الشيخ
رحمه الله على صيغة النداء ومثلها في ذلك
ما لو قال انت امي الخ كما اقتضاه كلامهم
السابق اول التمهيد وكذا قوله الا في بعض
ما لو قال يا اخي فان مثله انت اخي كما صرح به
في كلامه المذكور وبذلك صرح في كتابه

قوله او الاستهزاء وكذا لو قال اردت حلالا
الملاطفة كما هو مصرح به في الرسالة وهو جزم صاحب
الانوار ومن تبعه بانه لو قال لزوجه انتي اختي كان
كناية طلاق قال الجوزي ومن كونه كناية طلاق انه
غير مصرح في حرمتها الموبدة والا كان تنافيا اذ
من لازم كونه كناية طلاق بقاء العصمة حيث
لا يني ورجوعها بالمراجعة مع النية ومن
لازم كونه اعترافا بحرمتها عليه ومواخذة
بذلك بينونتها منه فيكونه فسخ بمجرد قوله
لهذا لك فتنافا الموضوعان واذ اتنا فبالزوم
من نصيحهم بانه كناية طلاق وترجيحهم
لأحد الوجهين السابقين في معروفة النسب
الغالب عليه وبه علم ان صاحب الانوار ومن
تبعه مرجحون لأحد الوجهين المطلقين في كلام
الرافعي وغيره وكفى بصاحب الانوار سلفا
نقلنا عن التوسط مع وسندا في الترجيح
انتهي معتمدا نقل

قوله لو قال لامرأة يا امي الخ اقتصر الشيخ
رحمه الله على صيغة النداء ومثلها في ذلك
ما لو قال انت امي الخ كما اقتضاه كلامهم
السابق اول التمهيد وكذا قوله الا في بعض
ما لو قال يا اخي فان مثله انت اخي كما صرح به
في كلامه المذكور وبذلك صرح في كتابه

لها ذلك وهي في نكاحه او قبله وان منازعة الامام في حكايتها
فيما قبل النكاح قبل النكاح مردودة ومن ثم اعترض عنها القول في
حيث حكوا الوجهين فيها بل صنيع القول السابق صريح في انها
محكيان حتى في مجهولة النسب وان التفرقة بينهما انما هي
للقاضي فانه يرجع في المجهولة التحريم دون المعروف وسيا في التفرقة
بينهما واضحا بما يعلم به رد ما قاله الامام وقد صرح غير القول
بحكايتها في المجهولة انني وقد طال رحمه الله تعالى في البحث
في ذلك من اراده فليقف عليه في الرسالة وفي هذا الحد كفاية
للتفصيل الذي في **فصل** في الاختلام اذا كانت من زنا
تثبت لها سائر احكام الاختية وكذا الخالة لام والعمة لام اذا
كانتا من زنا ثبتت لهما سائر احكام الخالة والعمة النسبيتين
كما يعلم جميع ذلك من كلام الديلمي السابق ويجوز في كلام
المرأة وعلى سائر محارمها ولدها من زنا بالاجماع كما اجمعوا
على انه يرثها الخ وعنده **نكاح العمة** وهي حقيقة كل اخت
ذكر ولدك بلا واسطة ومجازا كل اخت ذكر ولدك بواسطة
ولو كانت من جهة الام كانت اب الام وان علمت اب اخت
الابوين او احدهما كما في الخطيب وشرح مروي وما كان المحكي الثاني

رابعها

وان علام

الاب او

المراد هنا ما هو اعلم من الابوين او احدهما كما في الخطيب وشرح مروي وما كان المحكي الثاني

وعند الحنفية تحل عمة **الام** وتقدم التمثيل لها بما في **نكاح الخالة** وهي حقيقة كل
اخت انتي ولدك بلا واسطة ومجازا كل اخت انتي ولدك
بواسطة وان علت من جهة الام والاب كانت ام الاب
وان علت من جهة الابوين او احدهما كما في شرح مروي وخطيب الغاية
واشرت لارادة المعنى الثاني بقولي **ولو كانت الخالة من**
جهة الاب وسبق في مثاليها مستوفي **ونكاح بنت**
الاخ لابوين او احدهما كما يوجد في الخطيب في المتن من قوله المتق

الاغم الشامل لهما

وعند الحنفية تحل خالة خالة **الاب** كما في الدرر ايضا
اختها لاجلها او احدهما كما في شرح مروي

القول على خلافه

نكاح بنت الابن لابوين او احدهما ولما كان محرم لخطيب
والاخت الشامل لما ذكر مرادها من حيث بدلت من
الجهات فهو راجع لكل من الاخ والاخت ولما كان التحريم
في بنتي الاخ والاخت ليس خاصا بالصليبين بينت ذلك بقولي **ولو**
كانت اي بنت الاخ والاخت **بجاريين** كبنتي فرعها وان نزل
وشمل ما ذكر بنت الاخ لام ولو كان من زنا وبنت الاخت لام ولو
كانت هي وامها من زنا لما تقدم من ان ماء الزنا يثبت الولد لانزال
به الاخوة للام لتبوت نسبه من الام هذا آخر ما اردنا ابراده
في السبب الاول من اسباب الحرام لعينه **واما** السبب الثاني
منها وهو **الرضاع** واركانه ثلاثة رضيع ذكر وانثى ولبن
ومرضع وشروط كل منها تؤخذ مستوفاة من الرسالة التي
جمعها في الرضاع المحرم بكسر الراء الموعود بها فيما تقدم وسبب
تحريم الرضاع ان اللبن جزء المرصعة وقد صار من اجزاء الرضيع
فاشبه منها في النسب ولقصور عنه لم يثبت له من احكامه
سوى المحرمية دون خوارث وعنف وقطوع ورد
شهادة ولما كان لبن المرصعة كالجزء من اصولها سري
التحريم به اليهم مع الحواشي بخلافه في اصول الرضيع وحواشيه
فلذا لم يسري التحريم اليهم كما ياتي ولما كان حصول اللبن بسبب الولد
المنعقد من مائه ومنه الفحل **وهو** سري التحريم الى الفحل واصول
وفروع وحواشيه كما ياتي ونزل منزلة منه في النسب ايضا
كما يعلم ما ياتي وتسري حرمة الرضاع من المرصعة الى اصولها وفروعها نسا
اورضاعا وان سفلوا او وجدوا قبل الرضاع او معه او بعده او كانوا
الفحل **من غير** حواشيه ومن الفحل وهو واللبن الى اصله
وفروع نسبها اورضاعا وان سفلوا او وجدوا قبل الرضاع
او معه او بعده او كانوا من غير المرصعة والى حواشيه ومن

انك اي من جميع الجهات

كما يصرح به قوله

الرضيع الى فروع فقط فيحرم عليهم ما يحرم على الرضيع الابن
 اخ او اخت رضاع له وان سفلت فانها تحرم عليه لا عليهم لانها
 بنت عم او بنت عمه لهم وهما يجلان نسباً فكذا رضاعا دون
 اصوله وحواشيته فلا تستري الحرمة منه اليها فلم ينكح ام
 المرضعة وبناتها ولذي اللبن نكاح ام الطفل واخته وقد
 نظم ذلك بعضهم فقال
 وينتشر التحريم من مرضع الى اصوله وفصوله والحواشي من الوط
 ومن له در الى هذه ومن رضيع الى ما كان من فروع فقط
 قاعدة كل رضاع حرم على الرضيع اقارب المرضعة حرم عليه
 اقارب ذي اللبن سواء كانا من نسب او رضاع وصير ذا
 اللبن اباه واباه جده واخاه عمه وكذا الباقي الارضاعه
 مع ولد الملا عنه المنفي ولد الزنا فلا يحرم عليه اقارب الرجل
 ولا يصيرهم كما ذكر لان اللبن فيها منفي عنه نعم لو استلحق
 نكاحه لحقه الرضيع ايضا **ففيما يخص ما شرع من وجع عليه**
زيادة في من رآه في حديثه من رآه في حديثه ولو لم يلقه في حديثه
 الرضاع ومن قولي وسبب تحريم الرضاع الى هذا ما لم يخص
 شرع من رآه من ع ش عليه ومن التحريم ومن رآه في حديثه
فيحرم منه اي الرضاع اي من اجله كما يحرم عليهم من النسب
 لانه نكح النسب لقوله تعالى وامهاتكم اللائي ارضعنكم واخواتكم
 من الرضاعة وقوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم
 من النسب رواه الشيخان فالاية كما قال الله تعالى في هذا لانه
 على تحريم السبع المذكورات في السبب المتقدم من الرضاع قاله
 السبكي ووجه ان المهرمات السبع في النسب اما بالولادة
 له او منه وبها الاصول والفروع واما بالاخوة له والاصد
 وهما الاخوات والعمات والخالات ويزاد في الاخوات بوطاة

وهو التحريم

على المرضعة وذي اللبن واصولها
 وفروعها وحواشيها وعلى الرضيع
 وفروعها

كما يحرم من النسب
 السابق في

او بغيرها ليدخل بناتهن انهن لا يحترقن على التحريم وجه بعض
 المفسرين فقال قاله خضر على التحريم وجه بعض المفسرين
 شمولها للسبع فقال لان السبع في النسب حرم من اجل الولادة
 منه او من اصله فذكر الامهات الاول والاخوات الثاني
 قاله قل على سم الغزي والحديث يدل على ما تدل عليه الآية
 ويزيادة وهي الثمانية الانية في المصاهرة والاربعة الانية
 في الجمع لان النسب دخلا في تحريمها كما لا يخفى على المتأمل فزوجة
 الاب مثلا لم يحرمها محض كونها الزوجة بل هي مع الاضافة
 للاب وقس الباقي واخت الزوجة مثلا انما حرم من جمعها مع غيرها
 في العصمة لعلقة النسب ولولاها لم تحرم وقس الباقي اذا علمت
 ما ذكر فالضابط انه يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب لكن بشرط
 ان يوجد في الرضاع المعنى الذي توجد الحرمة لاجله في النسب
 واذا تأملت هذا الضابط مع القيد المذكور علمت انه لا يحرم
 عليك مرضعة اخيك واختك ولو كانت ام نسب حرمت عليك
 لانها امك او موطوءة ابوك ولا مرضعة فافلتك وهي ولد
 الولد ولو كانت ام نسب حرمت عليك لانها بنتك او موطوءة
 ابوك ولا ام مرضعة ولدك ولا بنت المرضعة ولو كانت المرضعة
 ام نسب كانت موطوءة لك فتحرم عليك امها وبنتها فهذه الارب
 يحرم من في النسب لا في الرضاع فاستثناء بعضهم لها من قاعدة
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب صوري والحققون كما في الرواية
 على انها لا تستيق لعدم دخولها في القاعدة لانها من النسب
 لعني لم يوجد في الرضاع كما تقر ويزيد عليها ام العم وام العم
 وام الخال وام الخالة واخوات الابن فهو لا ايضا يحرم من نسب
 لارضاعا وصورة الاخيرة امرأة لها ابن ارضع من اجنبية
 لها ابن فابن الثانية اخو ابن الاولى ولا يحرم عليه نكاحها

هذا ويمكن ان تدل الآية على
 المذكورات بان تجعل ام الزوجة
 في معنى الام وتنتهي في معنى البنت
 وزوجة الاب في معنى الام ايضا
 وهكذا

منه وقولي ولا يحرم عليك مرضعة اخيك الى هنا ملخص من شرح
 م ر ومن شرح النسخ ومثله في رسالة الدري في فاشدة
 لا يحرم عليك اخت اخيك من نسب او رضاع سواء كانت
 من نسب كان كان للزواج لاب واخت الام فلاخيه لايه
 فكلها ام من رضاع كان ترضع امرأة زيدا وصغيرة اجنية
 منه فلاخيه لايه فكلها او سواء كانت الاخت اخت اخيك
 لا بيك لانه كما مثلنا ام اخت اخيك لا مك لايه مثاله
 في النسب ان يكون لابي اخيك بنت من غير امك فلك
 فكلها ومثاله في الرضاع يعلم من المثال السابق للرضاعة
 انتهى ملخصا من شرح م ر ومثله في رسالة الدري ولما كان
 الرضاع منزلا منزلة النسب بينت ما يترتب من حرم منه
 ما يحرم من النسب كما تقدم تنب على تسمية ما يحرم منه
 باسماء ما يحرم من النسب ولما كان الرضاع انما هو كونه
 منزلا منزلة النسب كما تقدم وكانت حرمة مترتبة على كونه
 ما يحرم منه باسماء ما يحرم من النسب بينت ذلك فقلت
بواسطة او بغيرها وتصير المرضعة كغيرها من ولدتها او
بواسطة او بغيرها ولدت الفحل او ارضعته ومرضعة من ولدك
او ولد الفحل بواسطة او بغيرها ام رضاع من باشرت رضاعك
 وهي الاولى حقيقة وما عداها مجازية ونسب المجازية التي
 حدة رضاع وتسمى باسم الرضاع بغيرها وان علوا
 رضاع واخواتها احوال رضاع واخواتها احوال رضاع
 واخوات اباؤها احوال رضاع واخواتها احوال رضاع
 مستغنى عن التفسير وتصير المرضعة بلبنتك او لان
فرعك الشامل للذكر والانثى وان نزل نسبها
او رضعا وينتقل ذلك اي نسبها ورضعا وان
 اي من جهة النسب او رضعا اي من جهة الرضاع وان علوا الاب بقسميه
 او كان من قبل امه اي الفحل كالامه
 وان علوا اب رضاع اما حقيقة او مجازية
 مجاز على نسق ما سبق في الام ومع

ان ترضع صغيرة بلبنتك اي اخيك
 لا مك فلك فكلها
 ومثله في الخطيب

ثم الرقعة

بواسطة او بغيرها

بواسطة او بغيرها

او ولد الفحل بواسطة

او بغيرها

ذلك

في النسب وكذا قال

فيما بعد هاهنا يأتي فيه

ذلك

في النسب وكذا قال

فيما بعد هاهنا يأتي فيه

سفلت بنت رضاع وتصير المرضعة بلبنتك
معا او ابوك نسبها ورضعا اخت رضاع وكذا قوله
معا او ابوك رضاع اي فانها تسمى اخت رضاع
 اما شقيقة اولاب اولام سواء الموجودة قبل رضاعتك
 او معه او بعد كما في الخطيب قال وانما ذكرت مع وضوء
 لان كثيرا من جهلة العوام يظنون ان الاخت من الرضاع
 هي التي ارتضعت معه دون غيرها وليس بالون عنه
 كثيرا انتهى **وتصير بنت ولد المرضعة الشامل للذكر والانثى**
او بنت ولد الفحل نسبها ورضعا وان سفلت البنت المذكورة
ومن ارضعتها اختك نسبها ورضعا او ارتضعت
بلبنتك نسبها ورضعا وينتقلها مرجع الصغير من
وما عطف عليها نسبها ورضعا وان سفلت البنت
وبنت ولبنت ارضعته امك او ارتضعت بلبنتك
ابيك وقولي الماخوذ من المنهج نسبها ورضعا راجع لكل من الام
والاب وان سفلت البنت المرضعة بنت الولد المذكور بنت مفعول
 تصير المقدر في الشارح الماخوذ من المائة اول البحث **اخي او اخت**
رضاع على التوزيع واول التسوية حقيقة في غير بنت الولد لان الولد لما
ذكر وامه انما يتناول وتصير اخت الفحل الذي ارتضعت بلبنته
او اخت ابيه اي الفحل او اخت اب المرضعة بواسطة
او بغيرها نسبها ورضعا هذا تعميم في اب الفحل والمرضعة
عند رضاع وتصير اخت المرضعة او اخت امها او اخت ام
الفحل بواسطة او بغيرها نسبها ورضعا تعميم في ام المرضعة
وام الفحل خالة رضاع وقس على ذلك الباقي ممن تسري
اليهم حرمة الرضاع فاخوات الفحل او ابيه او اب المرضعة بواسطة او
بدونها نسبها ورضعا هم واخوات المرضعة او امها وام الفحل نسبها

اما حقيقة او مجازية على وزن
 ما سبق في الام ايضا

قال الخطيب

اي ولو من قبل
 امهم

مجاز على نسق ما سبق في الام ومع

والنكاحية

هنا

اورضاعا خال رضاع وتسمى امهات الرضعة وامهات الفل
 بواسطة او بدونها نسبا اورضاعا جلدات رضاع واباؤها كذلك
 اجلاء رضاع **تنبيه المراء بالفحل ذواللبن وهو اي صاحب**
 ذواللبن من اي رجل ينسب اليه الولد الذي نزل اللبن
بسببه بنكاح متعلق بغيره في اي النكاح **دخول**
استدخال ماء محترم حال التزويج والاستدخال او ولو
 حال التزويج فقط على الخلاف في جنة الربيبة في الاستدخال
 الذي يقوم مقام الدخول بين الزوجين ولو حال الاستدخال
 فقط على ما تقدم في عبارة قل السابقة في بيان ماء الزنا
او ملك محرم في اي الدخول او الاستدخال **او يوطئ**
شبهة وقيل ما ذكره مالو الحق وله مجرد الامكان بان له
 يعلم الدخول والاستدخال لكن امكنا فعند ابن القاسم ومن
 تبعه لا تثبت الحرمة بين الرضيع وابي الولد والام تثبت وما
 لو نزل اللبن قبل حملها ما ذكر ولو بعد الوطئ ونحوه فلا ينسب
 لصاحب الوطئ ولا يثبت ابوته كما قاله جمع متقدمون
 وما لو كان الوطئ زنا فلا تثبت به الحرمة بين الرضيع والزاني
 لعدم ثبوت النسب به لانه لا حرمة له كما تقدم والرضاع يلقو
 النسب ولو ووطئ منكوحة بشبهة او ووطئ اثنان امرأة
 بشبهة فولدت بعد وطئها طفلا ولدا فاللبن النازل له
 لبنه لحقه الولد بها بقايف حيث امكن ان يكون منها او غيره
 كما خصص الامكان فيه وكان نسب الولد وفروعه بعد موته
 اليه بعد كالمفقدين القايين او غيره ويجب ذلك ويجزى على حفظ
 للنسب من الضياع ولو انتسب بعضه فزعم لو اجد وبعضهم
 لا خدام الا لك في هذه الحالة ولو نفى الزوج الولد النازل
 بسببه اللبن بلعان انتفى اللبن عنه لما تقدمت تاييد النسب

بنكاح اي بسببه هو اي ينسب اليه بسبب
 متعلق بنسب ولد نكاح وكذا يقال فيما بعده
 يقال في ما عطف عليه
 وان لم يكن محرم ما حال الاستدخال
 انظر الى المراء محترم ما حال التزويج وان لم يكن
 محترم ما حال الاستدخال او محترم ما حال الدخول
 او ولو في حال ينسب اليه الولد
 الاستدخال فقط عطف على بنكاح
 لم اجد في ذكر ايضا معطوف على بنكاح ايضا
 يعين احد شيئا
 مما ذكر ويمكن ان
 ياتي هذا الخلاف
 الا في في جنة الربيبة
 في الاستدخال الذي
 يقوم مقام الدخول
 بين محرم وروان
 ياتي ما تقدم في عبارة
 قل السابقة في بيان
 ماء الزنا من ان الاكرام
 حال الدخول الاستدخال
 فقط يلغى في ثبوت
 نسبة الحمل الحاصل منه
 لصاحب الماء فراجع
 ذلك وتأمله وحرمه

ومن ثم لو استلحقه بعد لحقه الرضيع ايضا وانقطع نسبه
 اللبن من صاحبه وان طالت المدة او انقطع اللبن وعاد
 ولو بعد عشر سنين مثلا او طلق الزوج وتزوجت اخر
 الابو لادة من وطي آخر زوج او سيد او واطى بشبهة
 فاللبن بعد تمام الولادة بان تم انفصال الولد للاخر لمحدث
 ما يحال عليه فعلم انه قبل الولادة ومعها الاول وان دخل
 وقت ظهور لبن حمل اخر على الرابع لان اللبن عند غذاء
 للولد لا للحمل فلم يصلح قاطعاه عن ولد الاول ويقال لاولاده
 يحدث فيها الحمل اربعون يوما ولو تزوجت امرأة في اثناء
 ثم ارضعت بلبنها طفلا فاللبن تابع لمن لحقه الولد بما مر في
 المتكوفة اذا ووطئ بشبهة اما ما حدث بولد الزنا فالوجه
 كما دل عليه كلامها انقطاع نسبه اللبن للولد النازل به واحالة
 على ولد الزنا وضعف الزكشي القول بعدم الانقطاع مستدلا
 بانها اذا ارضعت بلبن الزنا طفلا صار اخا للولد الزنا وهو
 ظاهر وان زعم بعضهم ان لا دليل له في ذلك لان اخوة الام
 تثبت لولد الزنا بثبوت نسبه من الام فكذا الرضاع واذا استحال
 ثبوت نسبه الاب لم يقين بقاء نسبه اللبن الى الولد الاول
 يجد ما يوجب قاطعه عنه **تنبيه** علم بما تقدم ان اللبن
 نارة تثبت الامومة والابوة وتارة لا ولا تارة يثبت الابوة
 لا الامومة وتارة يثبت الامومة لا الابوة فالذي يثبت الامومة
 والابوة بان ارضعت المرأة ولدا حسن رضعات متفرقات
 ووجدت الشروط المذكورة في محلها فتصير بذلك امه
 من الرضاع ويصير الذي ينسب اليه لبنها ابا له والذي لا ولا
 بان كان لرجل جنس بنات او اخوات فرضع من كل رضعة فلا حرمة
 بين الرجل والطفل لان الجدودة للام في الصورة الاولى والحولة
 في الصورة الثانية انما يثبتان بتوسط الامومة ولا امومة هنا

للولد فهو

انه ملخصا من التحرير
 وشرح م ر م

في الزنا

وي

مستولات

في الاصح

لان كلامهم لم يرفع
حسن رضعات

والذي يثبت الابوة لا الامومة بان كان لرجل غنم او اربع
شعيرة دخلت بطن وام ولد او غنم زرع وجات دخلت
فوضع طفل من كل رضعة ولو متوايا صار ابنه لان لبن الجميع
منه ولا يصيرن اي للرضعات المذكورات امهات رضاع للطفل
لكن يحرم من عليه لانهن موطوءات ابية لا لامومتين والثاني
لا يصير ابنه لان الابوة تابعة للامومة ولم تحصل وصورة البرية
ان يفارق واحد من اربع وهي ذات لبن منه ولم تنقطع نسبه
عنه ثم تزوج بعدها مائة وصار لها منه لبن والذي يثبت
الامومة لا الابوة كالوارث في غنم من امرة زانها شخص كعلم
مما تقدم قال في المنهاج وشرحه لم يرد اذا قال رجل
هذه بالقرى وتركته بنتي او اخي برضاع او قالت امرة هو
اخي او ابني من رضاع وامكن ذلك حسا او شرعا كعلم من كلامه
آخر الاقرار حرم نكاحها ابدا مواخذة المقر باقراره او باطنا
ان صدق المقر ولا يظاها فقط ولو رجع المقر لم يقبل رجوعه
وتحمل كلامه ما لو لم يذكر الشروط كالشاهد بالاقرار به لان المقر
يحنط لنفسه فلا يقتر الا عن تحقيق سواء الفقيه وغيره في الوجه
الوجهين ويجه عدم ثبوت الحرمة على الغير من خواصه ولو زوجه
ما لم يصدقه اخذ مما يراول محرمات النكاح فمقتضى رغبة
ابنه بل اول وحديثه ياتي هنا ما مر ثم انه لو طلق بعد الاقرار
اخذه مطلقا فلا تحل له بعد والاوجه عدم ثبوت الحرمة بذكر
ولو قال زوجان اي باعتبار صورة الحال بين الرضعات محرم
فرق بينهما على بقولهما وان قضيت العادة بحملها شرعا
الرضاع المحرم كما شهد اطلاقهم لانه قد يستند في قوله ذلك
عارف اخر به وسقط المسمى ليقين فساد النكاح ووجب مهر
مثلا وان وطئها للشبهة ومن ثم لو مكنته عالة مختارة لم يجز لها
شيء لانها بنى وان ادعى الزوج رضاعا محرم ما فانكرت الزوجية فافسخ
باقتران ولها المسمى في النكاح والا مهر المثل فان وطئ والاياه
لم يبطا فنصفه لان الفرقة منه ولا يقبل قوله عليها فيه نعم لم يخلينا

اهم لمخصا من الدين في
وشرح مرصع

قبل وطئ ولذا بعد ان زاد المسمى على مهر المثل فان نكحت
خلف ولزمه مهر مثل بعد الوطئ ولا شيء عليه قبل هذا ان
لم تكن مفعولة رشيدة اما هي فلا شيء لها سوى النفقة
كما حكى عن نكاح الام وان ادعته اي الزوجة الرضاع المحرم
فانكرت الزوجية صدق بيمينه ان زوجته منه برضاها بان
عينته في اذنها لثقبته اقرارها بحملها له فلم يقبل منها
نفقته واستمر الزوجية ظاهرا بعد خلف الزوج على نفي
الرضاع وعليها منع نفسها منه ما لمكن ان كانت صادقة
ومستحق النفقة مع اقرارها بفساد النكاح كما قال ابن ابي
الدم لانها محبوسة عنده وهو مستحق بها والنفقة تجب له
في مقابلة ذلك ويؤخذ منه صحة ما افق به الوالد عليه
فيمسك عليه زوجته لمحل طاعته فامتنعت من النفقة معه
ثم انه استمر يمينه بها في المحل الذي امتنعت فيه من تحققات
نفقتها كما سياتي والاياه لم تزوج برضاها بل اجبارا او
اذنت من غير تعيين زوج فالاصح تصديقها بيمينها ما لم
تمكنه من وطئها مختارة لاحتمال ما تدعيه ولم يصدقها
منايه فاشبه ما لو ذكرته قبل النكاح والاقراب ان تمكينها
في نحو ظلمة مانعة من العلم به كلاما لمكن والثاني يصدق
الزوج بيمينه لاستدامة النكاح الجاري على الصحة ظاهرا ولها
مهر مثل ان وطئ ولم تكن عالة مختارة حينئذ لا المسمى الاقرار
بنفي استحقاقها نعم ان كانت قبضته لم يسترده لزمه ان لها
والزوج تطليق مدعيته لتحلل لغيره يقينا بغير عن كذبها ودعواها
المصاهرة كنكحت زوجة ابليك مثلا كدعوى الرضاع ولو اقتر
امته باخوة رضاع بينهما وبين سيدها لم يقبل على سيدها في
اوجه الوجهين ولو قبل التمسك قاله الاذرعى وافق به الوالد

رحمه الله تعالى خلا فالأب المقيم وصاحب الأنوار
والأفلاشي لها علا بقولها فيما لا يستحقه ويحلف بغير
رضاع منها على نفي علمه به لا ينفي فعل الغير فعمل في الرضاع
لغول صفر نعم الميم المردودة تكون على البت لأنها متبعة
خلا فاللقتال أيضا ويحلف مدعيه على بة لا يثبت فعل
الغير خلا فاللقتال أيضا وقول الشارح رجلا كان أو امرأة
مصور في الرجل بالوادعي على غائب رضاعا محرما بينه
وبين زوجته فلا نه وإقام بينة وحلف معا يمين الاستظهار
فكوة على البت وقوله ولو نزل المنكر أو الذي عن الميم
المنصور بالوادعت مزوجة بالاجبار لم يسبق منها لعناق
رضاعا محرما فهي مدعية وقيل فلو نكحت وردت الميم
على الزوج حلف على البت ولا يعارضه قولهم يحلف منكره على
نفي العلم إذ محله في الميم الأصلية كما مر ولو ادعت الرضاع
فشك الزوج فلم يقع في نفسه صدقها ولا كذبها حلف كما
جزم به في الأنوار وما في الروضة من أنه لا يحلف بناء على
أنه يحلف على البت وجه ضعيف انتهى وفيه من
إدعت وقوله ولو اقترت أمة بأخت رضاعا إلى قال محرمي
تخفف فرع ادعت أمة أختها رضاعا فان كان قبل
أن يملكها حرمت عليه ولما وجد وحلف الميم بل وجد
تلك مع حرمة من كان هو خا من خلا فبعد تلك من
الأذا اعت غلط أو نسيانا فقد أهما في الروضة قبيل
الصداق أن الزوج لو ادعت ذلك قبل قولها بالنسبة
لتحليف على نفيه فان نكل حلفت ولا نفي الطلاق وخلا
أما أختها من غير فرق بأن النسب لا يثبت بقول النساء
خلا في الرضاع فكذا التحريم ونوبك إطلاق الروضة
وغيرها أن أمة لو منعته وقالت وطئني نحو أمك

قولها

قبل قوله بيمينه لا نكاح الأصل عدم وطئه انتهى فهذا مثل النكاح
أن كلا لا يثبت بقول النساء فلا يثبت بقولها خلا في الرضاع
وهذا المذكور عن الروضة وغيرها الشيا مل لما إذا عكفت أولا
يندفع الحاق بعضهم انتهى فما يثبت به الرضاع قال في
المنهاج وتوصيه لم رانطا وثبت الرضاع بشهادة رجلين
وإن تعدد النظر لثبته بالغير الشهادة وتكرره منه لأنه صغير لا يقر
أدما حيث غلبت طاعة معاصيه أو رجل وامرأتين وأربع
نسوة لا اطلاعهن عليه غالبا كالولادة لو كان النزاع في الشرب
من طرف لا يقبل لأن الرجال يطلقون عليه ثم يقبل في أن
ما في الظرف لغيره فلا نه لأن الرجال لا يطلقون على الحليب
غالبا والأقارب به شرطه أي شرط ثبوته رجلا لا إطلاق
الرجال عليه غالبا ولا شرط فيه تفصيل المقرر ولو غالبا
لأن المقرر حياط لنفسه فلا يقدر إلا على تحقيق وبه فارق
ما يأتي في الشاهد وقيل شهادة المرضعة مع غيرها أن لم
تطلب أجرة عليه والآخر يقبل لأنها ما حينئذ ولا ذكرت
فعلها بأن قالت بينها رضاع محرر و ذكرت شروطه وكذا
تقبل أن ذكرته فقالت ارضعته أو ارضعتها وذكرت
شروطه في الأصح لا تنقأ التهمة مع كون فعلها غير مقصود
بالاثبات إذ العبرة بوصول اللبن لجوفه ولا نظر إلى إثبات الحرمة
لأنه غرض تافه لا يقصد كما تقبل الشهادة بعنف أو طلاق وإن
استفاد بها الشاهد جل المنكحة بخلاف شهادة المرأة بولادتها
لظهور التهمة بغيرها لنفسها حق النفقة والأرث وسقوط
القوة والثاني لا تقبل لذكرها فعل نفسه أو نكاحا على شهادتها
ورد بها أمر والأصح أنه لا يكفي قول الشاهد بالرضاع بينها رضاع
محرر بل يجب ذكر وقت وعدة كمن رضعت متفرقات
في الحياة بعد التسع وقبل الحولين لا اختلاف العلماء في ذلك

ومن ثم

من ثم

باب

کلام مجروحہ اللہ تعالیٰ
وہو

من واقع في حياتها ولو في الدبر وان كانت
تستحق حرمة عليه ابد انتهى من جرح كغيره
ولا يستدخال بشرته كالوطي في هذه
وما بعد ما علم ما تقدم

عليكم الا ان تكون منفية بلعانه وصورتها عقد على امراة
ولم يطأها ثم انت يئنت فنفاها ولا عن امه ملخصا من زوج
المهر وغيره وخامسها نكاح **ام الموطوءة بملك اليمين**
سواء كانت امها ام نسب حقيقة او مجازية
او كانت ام رضاع كذلك وقد تقدم بيان كل منهما بقسمها
وسادسها نكاح بنتها اي الموطوءة بملك اليمين **ولو**
كانت مجازية او كانت رضاعية وذلك لان الوطي
بملك اليمين نازل منزلة للعقد النكاح اذ هو شئ للمهر وسابها
نكاح **ام الموطوءة بشبهة** **منه سواء اوجد من الموطوءة**
شبهة او كانت نسبية كانت الام او رضاعية
حقيقية او مجازية واما نكاح **وبنتها** اي الموطوءة بشبهة **انما**
لك اي نسبية او رضاعية حقيقية او مجازية وذلك
لأن وطئ الشبهة يثبت النسب والترتيب **سواء**
اوجد منها شبهة ايضا كان ظنته حليلا او كان بها نحووم
ام لا نعم لا يثبت لها محرمية كما تقدم لعدم الاجماع اليها في
بما ذكرنا لو كانت الشبهة منها فقط فلا تؤثر في ثبوت المحرمات
ولا في حقوق النسب وجوبه العدة على المحدث وقيل تؤثر في
الكل فعلى هذا بانيهما قامت الشبهة اثره خلافا للباقيين
لان معتقد التحريم لا يجد للشبهة وزجرا ايضا مالم يوطئها
بزنا حقيقي او باسرها بلاوطي فلا تحرم عليه امها وبنتها ولا
تحرم على ابية وابنه لان ذلك لا يثبت نسبيا ولا عدا فخرج
بالزنا الحقيقي الصوري كزنا المجنون والمكره عليه فهو من قبيل
الشبهة فيثبت به النسب والمصاهرة والعدة ولا اثر لوطي
خفي لاحتمال زيادة ما اوجب به اوفيه انتق ملخصا من جرح مداني
على التحريم والحاصل ان شبهة وحنن توجب ما عدا المهر

من واقع في حياتها ولو في الدبر وان كانت
تستحق حرمة عليه ابد انتهى من جرح كغيره
ولا يستدخال بشرته كالوطي في هذه
وما بعد ما علم ما تقدم
كأن تقدم
كأن ظنها زوجته او امته
مكاتبه وكوطئها بجهة قال
بها عالما بعينه بخلاف العدة فيثبت
وان علمت او لم تعلم
شئ المهر وجرح

اول بحث المهر لعينه ام لا نعم لا يثبت لها محرمية كما تقدم لعدم الاجماع اليها في
بما ذكرنا لو كانت الشبهة منها فقط فلا تؤثر في ثبوت المحرمات
ولا في حقوق النسب وجوبه العدة على المحدث وقيل تؤثر في
الكل فعلى هذا بانيهما قامت الشبهة اثره خلافا للباقيين
لان معتقد التحريم لا يجد للشبهة وزجرا ايضا مالم يوطئها
بزنا حقيقي او باسرها بلاوطي فلا تحرم عليه امها وبنتها ولا
تحرم على ابية وابنه لان ذلك لا يثبت نسبيا ولا عدا فخرج
بالزنا الحقيقي الصوري كزنا المجنون والمكره عليه فهو من قبيل
الشبهة فيثبت به النسب والمصاهرة والعدة ولا اثر لوطي
خفي لاحتمال زيادة ما اوجب به اوفيه انتق ملخصا من جرح مداني
على التحريم والحاصل ان شبهة وحنن توجب ما عدا المهر

اذ لا مهر لبغي اي زان وشبهتها وحدها توجب
المهر فقط وشبهتها توجب المهر ولا تثبت بها محرمية
مطلقا فلا يحل نحو نظر وامس ولا خلوع انتهى زيادي
انتق من جرحي تنبيهه اطلق جمع متقدم من حرمة وطئ
الشبهة وغيرهم حله وكلاهما عجيب لانه ان ارد شبهة
الحل كالمشتركة فهو حرام اجماعا وشبهة الطريق كان
قال يحل مجتهد يعقل فان قلده وصف بالحل والاف الحرة
على الغاية اتفاقا فيها بل اجماعا ايضا وشبهة الفاعل كان ظنها
حليته فهذا غافل وهو غير مكلف اتفاقا ومن ثم
حكى عدم ائمه فاذا انتفى تكليفه انتفى وصف فعله بالحل
والحرمة وهذا محل قولهم لا يوصف بحل ولا حرمة انتهى جرح
رحمه الله تعالى تنبيهه اخر علم مما تقدم ان من وطئ
في الحياة وهو واهية امراة ولو محرمة عليه ابد بملك او
شبهة منه حرم عليه امها وبنتها وحرمت على ابية وابنه
تتمة لا يحرم على من لا يوطئها بغيره قاله المداني على
التحريم نقلا عن غفر الشوري خاتمة تلخص مما مر ان
جملة من يحرم لعينه من النساء اربع واربعون ثمان
امهات وهن ام الشخص نفسه وام زوجته وام موطوءة
بملك او شبهة هذا اربعة وكل منها امام نسب او رضاع
ثمان وهن بنت الشخص نفسه وبنت زوجته
وبنت موطوءة بملك او شبهة وكل منها امام نسب
او رضاع وست موطوءات ثلاث للاب وهن موطوءة
بالنكاح وموطوءة بالملك او بالشبهة وثلاث للابن
وهن ثلاث للاب وست اخوات وهن الاخوات
الشقيقة والاخوات للاب والاخوات للام نسبيا او رضاعا

الاجماع على

وتلخص

ام الغلام والاص

وخالتان وهما خالة النسب وخالة الرضاع وعمتان
 وهما عمّة النسب وعمّة الرضاع وست بنات اخوهن
 بنت الاخ الشقيق وبنت الاخ للاب وبنت الام لبنا
 اورضاعا وست بنات اخت وهن بنات الاخوات
 الست المتقدمات فهؤلاء يحرم من علي التابيد ما تقدم
 ويزاد عليهن الملاعنة ^{فانها} وان لم تحرم عليهن ^{فانها}
 لانها تحرم علي التابيد ايضا وكذا يزاد عليهن خوالهن
 عند من بعد اختلاف الجنس مانعا وما سوى المذكور
 حرمة عارضه تزول بزوال سببها كما علم مما تقدم واذا
 نظرت في المحرمات المذكورات الي الحقيقة والمجاز فيما
 يتأتى فيه ذلك يزول بعد كليل كما لا يخفى وانما ذكرت
 ذلك مع وضوح تحريرا للمبتدي وتذكير الغير فائدة
 قد ذكر الحنفية في محرمات المصاهرة زيادة على ما
 تقدم عندنا من محرمات فذكرها هنا تكميلا للفائدة
 فاقول قال في التوير وشرحه الدر المختار وحرم
 ايضا بالصهرية اصل مسوسة بشهوة ولو شعر
 على الرأس بجابل لا يمنع الحراة واصل ماسسة وناظرة
 الي ذكره والمنظور الي فرجها المدور والداخل ولو نظره
 من زجاج او ماء هي فيه وفروعهن مطلقا والعبرة
 للشهوة عند المس والنظر لا بعدها وحدها فيها
 تحرك الله او زيادته به يفتي وفي امرأة ونحوه تحرك
 قلبه او زيادته وفي الجوهرة لا يشترط في النظر للفرج تحرك
 الله به يفتي هذا اذا لم ينزل فلو انزل مع مس او نظر
 فلا حرمة به يفتي وفي الخلاصة وطئ اخت امراته
 لا تحرم عليه امراته لا تحرم المنظور الي فرجها الداخل اذا

من المحرمات الالقية
 وخالتا وعمتان
 كاخوت الزوج من جهة
 الجمع وكالتى قام بها
 مانع اشتباه ونحوه
 مما ياتي
 يحرم بالمصاهرة عند الحنفية ما يحرم بها
 عندنا وزاد في المحرمات
 اصل من يمتد اراد بالزنا الوطئ
 الحرام

في
 لا
 في
 لا

رآه من امرأة او ماء لان المرأى مثاله بالانكاح لا هو
 هذا اذا كانت حية مشتبهة ولو ما ضيا اما غيرها
 يعني الميتة وصغيرة لم تشتهى فلا تثبت الحرمة اصلا
 كوطئ دبر مطلقا وكالوافضاها لعدم ثبوت كونه في الفرج
 ما لم تحبل منه بلا فرق بين زنا ونكاح فلو تزوج صغيرة
 لا تستهوي فدخل بها فطلقها وانقضت عدتها وتزوجت
 باخر جاز الاول التزوج بينهما لعدم الاستهوا وكذا يشترط
 الشهوة في الذكر فلو جامع غير مرأهق زوجته ابدا لم
 تحرم فقه ولا فرق فيما ذكر بين المس والنظر بشهوة بين عمد
 ونسيان وخطا والراه فلو ايقظ زوجته او ايقظته هي
 لجماعها فحسبت يده بنيتها المشتبهة او يد لها ابنة حرمت
 الام ابدانها قبل ام امراته في اي موضع كان على الصحيح
 حرمت عليه امراته ما لم يظهر عدم الشهوة لان الاصل
 ولو على الفم كانه في الذخيرة وفي المس لا تحرم ما لم تعلم
 الشهوة لان الاصل في التقبيل الشهوة بخلاف المس والمواقة
 كالقبيل وكذا القرص والعض بشهوة ولو لاجنبية وتكفي
 الشهوة من احدهما ومراهم ومجنون وسكران كبالغ
 بنائز يد وفي القنية قبل السكران بنيتها تحرم وحرمة
 المصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لا يحل لها التزوج باخر الا بعد
 المتاركة وانقضاء العدة والوطئ بها لا يكون زنا وبنت سنها
 دون تسع ليست بمشتبهة به يفتي وان ادعت الشهوة في قبيله
 او قبيلها ابنة وانكرها الرجل فهو مصدق لاهي الا ان يقوم اليها
 مفتشرا الله فيعانقها القرنية كذبه او ياخذ يديها او يركب معها
 او عيسها على الفرج او قبيلها على الفم قاله الحدادي وفي الفجر آي
 الحاق الحددين بالفم وفي الخلاصة قيل ما فعلت بام امرأتك فقال

جامعها ثبتت الحرمة ولا يصدق انه كذب ولو هازلا وتقبل
 الشهادة على الاقرار باللمس والتقبيل عن شهوة وكذا تقبل على
 نفس اللبس والتقبيل والنظر الى ذكره او فرجها عن شهوة
 في المختار بخمس لان الشهوة مما يوقف عليها في الجملة بانتشار
 او اثارها انتهى **تمت** في بيان التحريم الطاري على النكاح بعد
 صحة التتبع **النساء في تحريم نكاحهن على قسمين**
قسم يحرم من اي يحرم نكاحهن ابتداء اي قبل ارادة
 النكاح توجد حرمة **اما اصلية** اي اصلية **وذلك**
 اي التحريم الاصل في جميع ما تقدم من محرمات النكاح
 والرضاع والمصاهرة **واما تحريمها عارضا** يزول بزوال
 سببه **وذلك** اي التحريم العارض فيما يأتي من الاربعة
لاجل الجمع او نحوه **كما لا اشتباه ونحوه مما ياتي**
وقسم يحرم من دواما اي في دوام النكاح بعد صحة
 اي مطر السهر التحريم بعد نكاحهن فيقطعه اي يفسخه
 كما ياتي في الخاتمة ان شاء الله تعالى **لا ابتداء بل كقطع نكاح**
 ابتداء لا انتفاء موجب التحريم حينئذ **وذلك فيما اذا ابرأ**
على النكاح وطى شبهة او رضاء فالاول وهو
 وطى شبهة الطاري على النكاح **كان يطى الاب** **وهو**
ابن الابن زوج ابية او الزوج ام او بنت
زوجته **بشبهة في الكل** اي تعيد الوطى بكونه شبهة
 لاجل كل الصور المذكورة **فتم** **الموطوءة في الصور**
الاولتين على زوجها لانها في الاولى منها صارت موطوءة
 ابية بشبهة وهي حرام على الابن كما تقدم وفي الثانية صارت
 موطوءة ابنه بشبهة وهي حرام كما تقدم ايضا **وتم**
على الزوج في الصور **الاخيرتين** لانها في الاولى صارت

هذه التمهيد مقدمة
 من تاحير ومجملها
 عند الفائدة التي
 فيها المبين فيها
 خلاف الحنفية اي هو بدعي

على زوجها
 الاربعة
 على التاميم
 كذلك

بنت

بنت موطوءة بشبهة وفي الثانية ام موطوءة بشبهة وهما
 محرمتان عليه على التاميم كما تقدم ايضا **ويقبل النكاح**
في العدة بالاربع المذكورة
 في الخاتمة ان شاء الله تعالى في مبحث ما يقطع النكاح وهو
 ان وطى شبهة كما يمنع انعقاد النكاح ابتداء يقطعه دواما الحاق
 الدوام بالابتداء ايضا هو معنى يوجب تحريما هو بدعي كما تقدم
 فاذا طرأ قطع كالرضاع الا في الامم **فما ذكره**
كون الموطوءة محرما للوطى وغيرها فلو وطى
 بنت اخيه او خالته التي تحت ولد بشبهة حرمت على ولد
 ابدا كما يصرح بقول اصل الروضة لو وطى امته المحرمة عليه
 بنفسه او رضاع فان قلنا لا يجزئ الحادي وهو الاصح ثبتت
 المصاهرة فقول غير واحد لا يحرم كما قاله ابن الحلال ومن تبعه
 ضعيف ولقد بالغ بعضهم في رد كلام ابن الحلال فقال هو خيال
 باطل ومن تبعه غفل عما ذكره الشيخان فان المصاهرة التي يثبتها
 اثبتناها موطوءة ابية وحرم طرأ بوطى كحرمها قطعها وحرمها
 على ابنه لانها موطوءة ابية وحرم بالنكاح فيما ذكره الموطر وطى الشبهة
 على ملك اليمين كوطى اب جارية ابنه فانها وان حرمت به على الابن
 ابدا لا يقطع به ماله حيث لا احبال ولا شيء عليه بمجرد تحريمها البقاء
 المالية ومجرد الحل هنا غير متقوم ولو عقد اب على امرأة وابنه على
 بنتها وزفت كل لغير زوجها ووطى غلظا انفسح النكاح وان لم
 كل موطوءة مهر المثل وعلى السابق منها بالوطى لزوجة نصف المسمى
 ولزوجة امرأة وبنتها جاهلا مرتبا فالثاني باطل فان وطى الثانية
 فقط عالما بالتحريم فنكاح الاول بحاله او جاهلا به بطل نكاح الاول ولزم
 الاول نصف المسمى وتحرم عليه ابدا لان كان قد وطى الام اصلها
 من محرور شرع مر **والثاني وهو الرضاع كان ترضع**

اي ينفسح

فيما ذكره

مما يطرأ على النكاح فيجزم
 على الزوج وينفسخ النكاح

[illegible]

انتهی سوج م راج

الخامسة في وقت واحد اوبان وضعت ثديها في فم شنتين
واوجرت الثالثة من لبنها المحلوب **انفسخ** لاجتماعهن
مع امهن لصيرورتهن اخوات **ولا يحرم من موبدا حيث لم**
يطأ امهن فيحل له نكاح كل من غير جمع في نكاح **اوارضعتن**
مرتين **من** كما ذكر **وتنفسخ الاولى** بارضاها لاجتماعها
مع الام في النكاح **ولا تنفسخ الثانية** بمجرد ارضاعها اذ لا موجب له
والثالثة بارضاها لاجتماعها مع اختها الثانية في النكاح **وتنفسخ**
الثانية بارضاع الثالثة لصيرورتهما اختين معا فاشبه ما اذا
ارضعتها معا **وفي قول لا ينفسخ نكاح الثانية** بل يختص الانفساخ
بنكاح الثالثة لان الجمع بارضاها فاختص الفساد بها ولو نكح اختها على اخت
تبطل الثانية فقط ويبرده ما من من الفرق ولو ارضعت ثنتين معا
ثم الثالثة انفسخ من عداها لو قوم بارضاها بعد نكاح نكاح امها
او اختها او واحدة ثم ثنتين معا انفسخ نكاح الكل لاجتماع الام بنت
وصيرورته الاخيراتين اختين معا **ويجزي القولان فيمن حثته**
صغيرتان ارضعتها الجنبية ولو بعد طلاقها الرجعي **موتا**
اي نفسخان وهو الاظهر لما مروا بخمران موبدا ام الثانية
فقط فان ارضعتها معا انفسخا قطعا لانها صارتا اختين
معا والمرضعة تحرم موبدا قطعا لانها ام زوجته **وعند بعضهم**
اي الفقهاء من اسباب التحريم الموبد في النكاح اختلاف الجنس
بين الزوجين كالجن والانس **فلا يصح** ولا يجز عند هذا البعض
ومن تبعه **لا نسي نكاح جنبيه وعكسه واعتمده** اي قول هذا
البعض **حجر الخطيب** ونص الاول في تحفته ومنها يعني موافق النكاح
اختلاف الجنس فلا يصح لانس نكاح جنبيه وعكسه كما عليه اكثر
المتأخرين خلافا للقبولي واخرين لان الله تعالى امتن علينا بجعل
الازواج من انفسنا لئلا يسكن اليها والتانس بها وذلك يستلزم
ما ذكره والافات ذلك الامتنان وفي حديث فيه به لهيعة وحديثه

حسن نهى صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن وعلى الثاني انتهى والثاني
استدل بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها
اي قول زوجا ايضا **وخالفه البعض** **المذكور** **م** **فاستوجه** **مخو**
في ترجم المناكحة بين مختلفي الجنس كالانس والجنية ونصه وعند بعضهم
من موافق النكاح اختلاف الجنس فلا يجوز للادمي نكاح جنبيه قاله
العامد بن يونس وافق به ابن عبد السلام وخالف في ذلك القولي وهو
الاوجه انتهى **وتبع م** **في ذلك العلامة الزاوي** كما في حاشية الشيخ
ابراهيم الشرفاني على شرح الغاية لسم الغزي ونصه في قوله وطى زوجته
الجنية ولو على غير صورة الاولى حيث علمها وكذا عكسه انتهى وفي التحفة
مانصه وعلى الثاني يعني القول بعدم عدا اختلاف الجنس مانعا من جواز
المناكحة ثبتت سائر احكام النكاح لكن بالنسبة للانس فقط فيما يظهر
لانهم وان كانوا بغير وع شرعنا اجماعا معلوما من الدين بالضرورة لكننا
لا ندري تفاصيلها لئلا يعم ظاهرا كلاما امتنا ان العدة في الانسيين
اذا اختلف مقلدها وتعارض غرضها ولم يترافعا لم يحكم باعتقاد الزوج
لا الزوجة فيمكن ان يجري ذلك ههنا ان امكن فان قلت ما ذكر فيما اذا
اختلف اعتقادها فزاي حل الوطى وهي حرمته انها تمكنه بيا فيه ما ياتي
في مسائل التدريس ان له الطلب وعليها القرب قلت لا بيا فيه لان ذلك
كامل عليه كلامهم في ظاهر مجرمها عليه في اعتقادها وباطن لا يحرمها عليه
في اعتقادها ويؤيد له لو صدقته جاز لها ملكه ثم رايته ما يثبت ذلك
او يبرح به وهو ما في قواعد الزكشي من ان للزوج غير الحنفية منع زوجته
الحنفية من تناول نبيذ تعتقد باحتماله رعاية لحقه انتهى فان قلت
لا تايد فيه لان منعها من ذلك لا يلزم عليه ارتكابها محرما في اعتقادها
بخلاف نحو وطى حنفية شافعية بعد انقطاع الحيض وقبل الغسل قلت
تمكينها له حيث اعتبر اعتقاده فهو ي عليها فلا حرمه فيه حتى في اعتقادها
والكلام في التمتع وما يحصل به نحو النشور والتعد المنافي لكمال التمتع لا
فما عدا ذلك مما يترتب عليه ضررها الذي لا يحتمل كونه ما لكيا لمس الخطيب
رطبائهم بردها ونفي شافعية فيمنع من ذلك لانه لا حاجة به اليه
مع سهولة ازالته **فان** **الجن** اقسام هو انثى او ناريتة اي
يغلب عليهم ذلك فهم مركبون من العناصر الاربعة كالملائكة على قول وقيل

ان اختلاف الجنس ليس
مانعا من جواز المناكحة
بل
وتنفسخ فيها انه قال
المفتون عنهم

خروج

ارواح مجردة وقيل نفوس بشرية مفارقة عن ابدانها وعلى كل فاهم عقول
وفهم ويقدر ون على التشكل بأشكال مختلفة وعلى الاعمال الشاقة
في اسرع زمن وصح خبر انهم ثلاثة اصناف ذوا جفحة يطيرون بها وحيات
واخرون يحلون ويظعنون ونوزع في قدرتهم على التشكل باستلزامه
رفع الثقة بشئ فان من راي ولو ولد محتمل انه جنبي تشكك به ويرد بان
الله تعالى تكفل لهذه الامة بعصمتها عن ان يقع فيها ما يورثي لمثل ذلك
المترتب عليه الرتبة في الدين ورفع الثقة بعالمه وغيره فاستحال ان
يعدم قدرتهم على هذا قال الشافعي رضي الله عنه ومن زعم انه راها ردت
شهادته وعزها لفته القرآن وكان اخصف اخذ منه قوله من طبع
التفصيل بين الانبياء عزير لخالقته القرآن وحمل بعضهم كلام الشافعي على زعم
رؤية صورهم التي خلقها عليها ولما عرف البيضاوي الجن في تفسيره
اوحي بخوما مر قال وفيه دليل على انه صلى الله عليه وسلم ما راها ولم
يقرا عليهم وانما اتفق حضورهم في بعض اوقات قرآنه فسمعوها
فاخبر الله بذلك انتهى وفيه نظر فالظاهر انه لم يطلع على الاحاديث الصحيحة
الكثيرة المصروفة بروية صلى الله عليه وسلم لهم وقرآنه عليهم وسؤالهم
منه الزادهم ولدواهم على كفيات مختلفة ولا يسقط عنا ما كلفنا به من نحو
اقامة الجمعة او فروض الكفايات بفعلهم لما رآهم وان ارسل اليهم صلى الله
عليه وسلم وكلفوا بشرع اجماعا ضروريا فيكفر منكره لهم تكاليفا اختصوا
بها لا نعلم تفاصيلها ولا ياتي هذا اجراء غير واحد عليهم بعض الامام كان عقاد
الجمعة معنا وصحة امامتهم لنا والجمعة ورعلى ان مؤمنهم متابعون ويدخلون
الجنة وقول ابي حنيفة والليث لا يدخلونها وتواهم النجاة من النار بالقوا
في رده على انه نقل عن ابي حنيفة انه اخذ دخولا من لم يطمئنهن انفس قبلهم
ولا جان الله انهم كلام محمد الله تعالى **تمت** **الادوية المتولدة** **بشخص**
ادوية فيشمل الادوية في الوضعين **وغیره** ولو مغلط كلكت وسبكت ونهية
وعبرت بالغير ليشيل ما ذكر وان كان الواقع في عبارتي مجرور من الايتين **الاقتضا**
على الخط مراقبة لسياق منهما فان قيل جاز ان يفتل احد اصليهما **ما**
يقضي **الجمعة** **قال فيه** اي في رثانه **ابن حجر** في تحفته في باب النجاسة
قول المتكلم وكب وخنزير وفورها **ما** اي كلاما **المخصه** واما نضبه فسياتي
انفا في الشرح **لا تحل مناكحة ولولن هو مثله وان استويا في الدين**

في قوله لا تحل مناكحة
والمتكلم وكب وخنزير وفورها
ما اي كلاما المخصه
واما نضبه فسياتي
انفا في الشرح
لا تحل مناكحة ولولن هو مثله
وان استويا في الدين

في قوله لا تحل مناكحة
والمتكلم وكب وخنزير وفورها
ما اي كلاما المخصه
واما نضبه فسياتي
انفا في الشرح
لا تحل مناكحة ولولن هو مثله
وان استويا في الدين

لان في احد اصليهما لا يحل ولا يجوز له وطئ امته بالملك لان شرط
حل التثري حل المناكحة من حجر الاعند تحقيقه وقوع العنت اي الزنا
منه فيحل له وطئها جازا كما لا يخف المفسدين **وله تزويج امته لانه**
يزوجها بالملك لا تزويج عتيقته وغوها من موليات كبنات ابنة
لانه يزوج من ذكر بالولاية وهو بعيد عن مراتب الولايات و
هو ملك بالملك امه بهمية كانت او امة لان الولد يتبع امه في الرق والحرية
امه كما ياتي **ان كانت مملوكة وهو مكلف** لوجود مناط التكليف فيه وهو العقل
من حجر **وتصح اما امته لانه لا تلزمه اعادة ويقتل بالحر المسلم لا عكسه**
فلا يقتل الحر المسلم به لانه اخس منه بسبب انقضاء الادي من احد اصليهما
فيه ان قتل دية ان كان حرا والا فدية قيمة ولا يلحق نسبه الوطئ
لان شرطه حل الوطئ او اقترانه بشبهة الوطئ وهما منتفذان هنا فتردد
النظر في وطئ مجنون الا ان يقال المحل الموطوء هنا غير قابل للوطئ فتعذر المحاق
بالوطئ هنا مطلقا فعلم انه لا قريب له هنا الا من جهة امه ان كانت آدمية من حجر
واذا كان لا يلحق بنسبه به **فلا يرثه** لان الارث مسبب عن النسب وهو منتف
ونض حجر في ذلك بعد قول الماتن وكب وخنزير وفرعها قل اي فرع كل منها الموعود به فيما تقدم قوله
مع الاخر او مع غيره ولو لا آدمي تغلبا للنفس اذ الفرع يتبع اخس الوتر في
النجاسة وتحریم الذبيحة والمناكحة واشرفها في الدين والنجاسة البدل وعقد الجزية
والأوب في النسب والام في الرق والحرية واخفها في نحو الزكاة والاضحية وقضية
ما تقررون الحكم بتبعيته لا حسن ابويه ان الادمي المتولد بين ادومي او ادمية ومغلط
له حكم المغلط في سائر احكامه وهو واضح في النجاسة ونحوها وبحث طهارته نظرا
لصورته بعيد من كلامهم بخلافه في التكليف لان مناطه العقل ولا ينافي نجاسة
عينه للعفو عنها بالنسبة اليه بل والى غيره نظير ما ياتي في الوشم ولو لم يغلط اذا
تعذر ازالته فيدخل المسجد ويمس الناس ولو مع الرطوبة ويومهم لانه لا يلزمه
اعادة وميل الاسنوي الى عدم حل مناكحته وجزم به غيره لان في احد اصليهما
يحل رجلا كان او امرأة ولو لم يكن هو مثله وان استويا في الدين وقضية ما ياتي
في النكاح من ان شرط حل التثري حل المناكحة انه لا يحل له وطئ امته بالملك ايضا
لكن لو قيل باستثناء هذا اذا تحقق العنت لم يبعد ويقتل بالحر المسلم قبل لا
عكسه لنقصه وقياسه فطه عن مراتب الولايات وغوها كالقن بل اولى
نعم فيه دية ان كان حرا لانها تعتبر باشراف الابوين كما مر قال بعضهم وبعيد
ان يلحق نسبه بنسب الوطئ حتى يرثه انتهى والوجه عدم اللحق لان

٢٨

لانها تعتبر باشراف
الابوين كما ياتي

شرطه حل الوطئ او اقترانه بشبهة الوطئ وهما منتفیان هنا نعم يترو
 النظر في وطي مجنون الا ان يقال المحل الوطئ هنا غير قابل للوطئ فتعذر
 الالتحاق بالوطئ هنا مطلقا فعلم انه لا قريب له هذا الا من جهة امه ان كانت
 ادمية والذي يتجه ان له ان يزوج امته لانه بالملك لا عتقته لما تقرانه
 بعيد عن الولايات قال بعضهم ولو وطئ ادي بهيمة فولد لها ادي ملك
 لما لكها انتهى وهو مقيس انتهى كلام مجرم محمد الله تعالى **واقتنى** اي المتولد
 بين ادي وغيره **وان ثبت له** **كله** جميع احكام **الادميين** كما في حاشية
 الجمل على المنهج في باب النجاسة ايضا نقلا عن قول علي الحلال ونسبها بعد قول
 الماتن وكلب وخنزير وفروع كل منهما مع غيره في قول علي الحلال وشمل الغير
 الا ادي وهو كذلك ان كان على غير صورة الادي اتفاقا فان كان على صورة
 الادي ولو في نصفه الاعلى فافق شيخنا **ركواله** بطهارته وثبوت
 سائر احكام الادميين له ثم قال وعلى الحكم بالنجاسة يعطى حكم الطاهر في
 الطهارات والعبادات والولايات كدخول المسجد وعدم النجاسة بمسه
 مع الرطوبة وعدم نجس ما به بمسه وصحة صلاته وامامته واعتكافه
 وصحة قضائه وتزويجه موليته ووصايته ويعطى حكم النجس في عدم
 حل ذبحته ومناكحته وتسريته وارثه ولو من امه واولاده وعدم قتل
 قاتله واختلف فيما يجب فيه على قاتله فقيل دية كامل وقيل اوسط
 الديات وقيل اخسها وقيل قيمته وقال الخطيب يمنع من الولايات
 وقال ابن حجر يجوز تسريته اذا خاف العنت وقال شيخنا بارثه من امه
 واولاده وماله وجوب دية كامل **فائدة** نظم بعضهم احكام الفرع
 مطلقا في جميع ابواب الفقه بقوله
 يتبع الفرع في التشاب اباه وامه في الرق والحرية والزكاة الاخف والدين الاغنى
 والذي اشد في جزاء ودية واحسن الامرين رجاء ذبحه ونكاحه والاكمل والاضحى
 وبذلك علم ان الكلب بين ادميين طاهر ولا يضر تغير صورته كالمسح وان الادي بين
 كلبين نجس قطعاً ويظهر انه يجري فيه ما مر عن شيخنا من اعطائه حكم الطاهر
 في الطهارات الى آخر ما مر عنه فراجعه وعن بعضهم ان الادي بين شاتين يصح منه ان
 يخطب ويؤم الناس ويجوز ذبحه واكله انتهى وقياسه ان الادي من حيوان البحر
 كذلك وفي كلام بعضهم ان المتولد بين سمك وادي له حكم الادي انتهى ومقتضاه حرمة
 اكله وهو طاهر ومقتضاه انه مكلف فانظره كالذي قبله انتهى كلامه رحمه الله تعالى
 ولم يتعرض لحكم مناكحة الادي المتولد بين شاتين والادي من حيوان البحر يسمى انسان
 الماء وقياس ما مر عن حجر في المتولد بين ادي ومغلف من التعليل لحرمة مناكحته بقوله

واقتنى
كواله **بانه**

مخرج

لان في احد اصله ما لا يحل عدم حل مناكحة هذين ايضا بالاولى كما هو ظاهر وقياس
 ما مر عن مروي والد فيه من انه تثبت له جميع احكام الادميين اي نظرا للصورة كما يؤخذ
 من عبارة **التقديس** قوله **جاء** في عبارة السابقة وبحث طهارته نظرا للصورة الخ فان
 والد من حيث ذلك كما تقدم في عبارة قول حل مناكحته ايضا نظرا للصورة **ما** مع النظر للصورة
 لا يلتفت الى ان هذين يفارقان المتولد بين ادي ومغلف بان ذلك احد اصله ادي بخلافها
 واما ما مر عن مروي والد في المتولد بين ادي ومغلف من انه يعطى احكام الطاهر في بعض
 الاعمال واحكام النجس في بعضها الخ ما مر عنه ومنه تحريم المناكحة فيقتضاه حرمة مناكحة
 هذين بالاولى لان ذلك لم يحل مناكحة مع ان احد اصله يحل مناكحته وهو الادي بخلاف
 هذين فتأمل ذلك وحرمه فاني لم اجد منقولا في هذا البحث اكثر مما ذكرته لك وقول قول
 آخر عبارة السابقة في المتولد بين سمك وادي له حكم الادي صريح في جواز مناكحته ومقتضاه
 التفريق في الحكم بين الادي المتولد بين ادي وحيوان مأكول وبين المتولد بين ادي وحيوان
 غير مأكول كما هو ظاهر من تأمل اول عبارة واخرها وقد تقدم اول الرسالة عند الكلام على
 معنى النكاح شرعا ان اختلاف الجنس مانع من جواز النكاح عند الحنفية وان الحسن منهم
 اجاز نكاح الجنية **بشهود** وفي عبارة السابقة التخصيص على ان انسان الماء لا يحوز
 مناكحة عندهم وسياتي في بحث الصداق ان الادي اذا مسخ وبقي منه جزء اديا لحكم
 الادي باق له وان المسخ حرام كالموت

وقد يقال